الفصل السابع



الزراعـــة
والـــــري

الفصل السابع



الزراعة والري

7-1 خلفية

تمتاز الجمهورية العربية السورية بتنوع البيئات الزراعية مما ساهم في إمكانية إنتاج العديد من الحاصلات الزراعية كالحبوب والبقوليات والخضراوات والفاكهة وتربية الحيوان ويتيح هذا التنوع إمكانية إجراء التعديلات في التراكيب المحصولية للزراعات بما يلبي الحاجة للغذاء والمتطلبات الأخرى (تصنيع وتصدير) من جهة ويعزز القدرة التنافسية للعديد من المنتجات من جهة أخرى.

تعتبر الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني في سورية من حيث أهميتها في الناتج الإجمالي وفي استيعابها لقوة العمل وأهميتها في الميزان التجاري ودورها الكبير في تامين الغذاء للسكان وفي توفير المواد الأولية للصناعات التحويلية والغذائية التي تعتمد على المواد الزراعية كذلك في توفير فرص العمل لجزء هام في قطاع النقل وفي تأمين مستلزمات هذا الإنتاج.

انطلاقاً من الظروف الموضوعية للاقتصاد السوري التي تحتم عليه الاعتماد بشكل أساسي على الزراعة، فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً لقطاع المياه نظراً لمحدودية الموارد المائية وضرورة الاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة.

يساهم القطاع الزراعي بنسبة جيدة من الناتج المحلي الإجمالي وتتراوح بين 25-27% كما ساهمت المنتجات الزراعية بنسب تتفاوت بين 16-22 % (في ضوء ملائمة الظروف الجوية للإنتاج) من إجمالي الصادرات عدا المساهمة في الصناعات التحويلية والغذائية التي تعتمد على المواد الزراعية.

إن معظم الاستثمار في القطاع الزراعي هو استثمار خاص حيث تبلغ نسبته 98.5% من إجمالي الاستثمار (الاستثمار في القطاع التعاوني هو استثمار خاص حيث أن القطاع التعاوني خدمي) مقابل 1% للقطاع المشترك و0.5 % للقطاع العام.

تتأثر الموارد الأرضية بالاستخدام غير الرشيد لها وتمثلت بنقص الأراضي القابلة للزراعة نتيجة الزحف العمراني العشوائي المنظم وغير المنظم على الأراضي الزراعية في مناطق كثيرة وحدوث تدهور في مواقع أخرى نتيجة الاستغلال الجائر للمراعي الطبيعية وظهر تدني بخصوبة التربة لعدم إتباع الدورات الزراعية المناسبة، كما تتعرض الموارد المائية للاستنزاف في معظم الأحواض المائية حيث تشير الإحصائيات إلى وجود عجز مائي وسطي قدره /1727/ مليون متر مكعب سنوياً ووصل إلى / 3.125 / مليار^3 حالياً نظراً لزيادة استجرار غير المتجدد وزيادة السكان والنمو الاقتصادي وعدم الإدارة الجيدة لها، وترافق مع تدني كميات الأمطار وسوء توزعها وقد نجم عن هذا العجز انخفاض مناسيب المياه الجوفية وجفاف بعض الينابيع وتراجع غزارات بعض الأنهار كذلك تتعرض هذه الموارد للتلوث بدرجات مختلفة ومن مصادر متنوعة.

يتميز الإنتاج الزراعي بالتذبذب متأثراً بالظروف الجوية إضافة إلى ضعف كفاءة عمليات ما بعد الحصاد ووجود العديد من الصعوبات في مجال التسويق الداخلي والخارجي وفي تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوفير التمويل لبناء الأصول الإنتاجية.

بلغ عدد السكان في بداية عام 2005 نحو /17917/ ألف نسمة, يشكل الذكور منهم نسبة 51% مقابل 49% للإناث، وبلغت نسبة سكان الحضر 53% مقابل 47% لسكان الريف. ويتميز الشعب السوري بأنه من الشعوب الفتية حيث تبلغ نسبة السكان من الأعمار /24/ سنة وما دون حوالي 62%.

تشكل نسبة المشتغلون بالزراعة بين 26-30% من إجمالي المشتغلين والذين بلغ عدد هم في الزراعة حسب بيانات 2003 حوالي / 1169 / ألف شخص منهم 70% ذكور و30% إناث وبنسبة 26.2% من إجمالي المشتغلين, وكان عدد المشتغلين منهم في القطاع العام قد بلغ /18.4/ ألف مشتغل وبنسبة 1.6% من إجمالي المشتغلين في القطاع.

أما نسبة العاملين في قطاع الزراعة والري الحكومي حسب إحصائيات 2004 فقد بلغت /89508/ عامل ويشكلون نسبة 9% من إجمالي العاملين في الدولة والقطاع العام، أما بالنسبة لوضعهم التعليمي فقد بلغت نسبة الحاصلين منهم على الشهادة الابتدائية والمهنية وما دون 48% وهي نسبة كبيرة، والحاصلين على الشهادة الاعداديةوأكثر حتى المعهد المتوسط نسبة 32%، أما الحاصلين على الشهادة الجامعية فما فوق فقد بلغت نسبتهم 20%.

تتدنى حصة الفرد من الناتج القومي في القطاع الزراعي التي وصلت إلى نحو /36/ألف ل.س للفرد سنوياً مقابل حصة الفرد على المستوى الإجمالي من الناتج الصافي التي بلغت نحو/65/ألف ل.س في السنة.

2-7 أداء قطاع الزراعة والري في الخطة الخمسية التاسعة:

- في مجال الزراعة:

شهدت الزراعة السورية خلال الخطة الخمسية التاسعة تطوراً واضحاً نتيجةً لزيادة المساحات المروية من جهة واستصلاح الأراضي الجبلية والمحجرة وزراعتها بالمحاصيل والأشجار الملائمة لها بيئياً من جهة أخرى إضافة إلى تأمين الخدمات اللازمة للإنتاج الزراعي وتأمين مستلزماته في الأوقات المناسبة بشكل عام والخبرة المتولدة لدى الفلاحين في زراعة المحاصيل وخاصة الاستراتيجية منها وعليه فقد تم تحقيق الاكتفاء الذاتي مع وجود فائض من محاصيل القمح والبقوليات الغذائية (حمص- عدس) والقطن والخضراوات المختلفة وخاصة (بطاطا الطعام والبندورة) ومختلف أنواع الفاكهة (الحمضيات والتفاحيات واللوزيات) إضافة إلى الزيتون. في نفس الوقت ما زالت سورية تعاني من النقص في بعض السلع الغذائية الرئيسية الأخرى مثل السكر وبعض الزيوت النباتية السائلة والمهدرجة (عدا زيت الزيتون) واللحوم الحمراء ومشتقات الحليب (حليب مجفف- زبدة- أجبان) إضافة إلى استيراد كميات كبيرة من الذرة الصفراء والشعير في بعض السنوات.

فيما يلي أهم مؤشرات أداء الخطة الخمسية التاسعة (والبيانات التفصيلية متضمنة في الجداول الملحقة من (1-8).

- حقق الإنتاج الزراعي بين عامي 2001 و2004 معدل نمو نسبته 1.7% في حين حقق الناتج الزراعي نمواً نسبته 2.1%.
- زادت المساحات المزروعة فعلاً بمعدل نمو قدره 3%، وتباينت بين المروية والبعل حيث زادت بمعدل 3.2% للمروية مقابل 0.1% للبعلية.
- زاد إنتاج القمح المروي بنسبة 7.3% في حين نقص إنتاج القمح البعل بنسبة 17.1% (نتيجة الظروف الجوية).
- زاد إنتاج القطن بمعدل نمو سنوي 0.6% في حين زاد إنتاج الشوندر السكري بنسبة 0.1%.
- حققت بعض المحاصيل الأخرى والأشجار المثمرة معدلات نمو إيجابية وأهمها (البطاطا – البندورة – الزيتون – التفاح) في حين حققت بعض المحاصيل الأخرى والأشجار المثمرة معدلات نمو سالبة ولكنها متباينة حسب السنوات (الشَعير – الحمص – العدس – العنب – الكرز).
- حققت المنتجات الحيوانية معدلات نمو إيجابية بلغت 0.06% للحم الأحمر، 10.5% للحليب، 14% للدواجن، 6.7% للأسماك، 6.3% للعسل، 14.4% للبيض.
- تم تحويل ما مقداره20/ألف هكتار سنويا إلى تقانات الري الحديث من أصل المقرر المحدد /250/ألف هكتار سنوياً.
- بلغت نسبة الإنفاق لمشروعات وزارة الزراعة ومؤسساتها 72% حتى 30/8/ 2005 ويتوقع زيادتها لتصل إلى حدود 80% حتى نهاية العام، علماً أن الانخفاض هو بشكل أساسي بالنسبة للموارد الخارجية لفشل المناقصات.
- بلغت نسبة الإنفاق لمشاريع وزارة الري 84% حتى 2005/8/30 ويتوقع زيادتها إلى نحو 95% حتى نهاية العام.
- زيادة مساهمة المنتجات الزراعية الخام والمصنعة والمصدرة في رفد الميزان التجاري حيث تراوحت نسبتها من حجم الصادرات الإجمالية بين 16 – 22% خلال السنوات (2000-2004).

في مجال الري:

يبلغ وسطي الموارد المائية الفعلية المتاحة حوالي /15/ مليار م^3 وبالتالي تصنّف سورية كإحدى الدول الفقيرة بالمياه وفق التصنيف العالمي الذي يعتبر أن حد الفقر المائي هو ألف م3 للفرد في السنة.

إلا أن وسطي استخدامات المياه الكلية كان بحدود /18/مليار م3 وبالتالي هناك عجز في الموازنة المائية بحدود /3/ مليار م3 سنوياً أي مايقارب /20%/، وقد ظهر هذا العجز جلياً في حوض بردى والأعوج وحوض دجلة والخابور.

ويعود هذا العجز بشكل أساسي إلى الزيادة السنوية لاستخدامات المياه في القطاعات المختلفة بأكثر من المتجدد المائي.

ويمتلك قطاع الري مجموعة من نقاط القوة نجملها فيما يلي:

- ساهمت السدود المنفذة في رفع نسبة الاستفادة من الموارد المائية السطحية وتخفيف التأثير السلبي لسوء توزيع الهطولات المطرية على مدار العام حيث ارتفع عدد السدود من /153/ سداً بحجم تخزيني قدره /16785/ م. م3 في عام 2000 إلى /161/ سداً بحجم تخزيني قدره /18629/ م.م3 في عام 2005.
- ازدادت مساحة الأراضي المستصلحة من خلال مشاريع الري الحكومية بـ /51/ ألف هكتار.
- متابعة العمل مع وزارة الزراعة بمشاريع حصاد الأمطار في البادية السورية التي تساهم بتأمين المياه لمربي المواشي.
- وجود بعض الموارد المائية السطحية الممكن التوسع في المساحات المستصلحة عليها مثل مياه نهر الفرات وذلك لإعادة التوازن إلى استثمار المياه الجوفية.
- في إطار التطوير الإداري للمؤسسات المعنية بالموارد المائية فقد صدر مرسوم إحداث الهيئة العامة للموارد المائية رقم /90 / لعام 2005 بهدف الوصول إلى الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتبسيط الإجراءات على المواطنين.
- في مجال تطوير البيئة القانونية لقطاع المياه، صدر قانون التشريع المائي الذي يهدف إلى تحقيق التطور المرغوب في القطاع بالتحول إلى الري الحديث والاستثمار الجماعي للمياه والمحافظة على التنمية المستدامة منها بالإضافة إلى البدء بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإحداث صندوق دعم التحول للري الحديث ووقف استنزاف المياه الجوفية وتنظيم العلاقة بين المواطن والمؤسسات الخدمية.
- مشروع التحول للري الحديث بالتنسيق بين وزارتي الزراعة والري.
- مشروع إنشاء محطات رصد مناخي (مركز معلومات مائية) بالتعاون مع جايكا.
- البدء ببناء مراكز أبحاث لرفع كفاءة المساحات المروية وإعادة تأهيلها.

إدارة وتطوير الموارد المائية

أولاً خلفية:

إن الخطة الخمسية العاشرة الحالية تتبنى صياغة سياسة ناجحة لادارة الموارد المائية و التحكم بتوزيعها و نوعيتها و المحافظة على استدامتها وزيادة كفاءة استثماراتها دعماً لخطط الاصلاح الاقتصادي للدولة و خدمة للأجيال القادمة.

ثانياً : أداء قطاع الموارد المائية في الخطة الخمسية التاسعة :

إن الخطة الخمسية التاسعة قد أشارت إلى ضرورة إدخال مفهوم الإدارة المتكاملة والمستدامة لإدارة الموارد المائية لحمايتها كماً ونوعاً إلا أن آليات تطبيق هذا المفهوم وإن لم توضع بشكل واضح وصريح مازالت في بداياتها .

ثالثاً: الخطة الخمسية العاشرة .

الأهداف العامة :

1. وضع خطة وطنية شاملة للاستخدام المتكامل للموارد المائية المتاحة وحسن إدارتها و تحقيق استدامتها وتوفير المياه لكافة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التركيز على أهمية الحفاظ على خزانات المياه الجوفية كاحتياطي هام للأمن الغذائي.
2. رفع كفاءة الاستخدامات المختلفة للمياه و زيادة عائدية الأراضي الزراعية لتحسين مساهمة قطاع المياه في الناتج المحلي الإجمالي.
3. تقييم كامل للمنشآت المائية المختلفة من منشآت حجز وسدود ومشاريع ري وصرف وغيرها والبدء بإعادة تأهيل المشاريع الحيوية ذات المردودية الاقتصادية والبيئية العالية ومؤشرات الأداء الجيدة واقتراح المشاريع التي تخدم متطلبات التنمية المستدامة.
4. وضع هيكلية ملائمة للمؤسسات والهيئات التي تعنى بإدارة المياه و بناء قدرات العاملين فيها و تأسيس شبكة معلوماتية كاملة للموارد المائية مرتبطة مع مراكز المعلومات الفرعية في الأحواض.
5. تأسيس نظام لمراقبة نوعية الموارد المائية وخاصة مياه الصرف والعمل على إنشاء محطات للمعالجة تغطي مناطق التجمعات السكنية و تعالج مياه الصرف مختلفة المنشأ للحفاظ على نوعية المياه ضمن المواصفات القياسية و الحد من مشكلة تلوث الموارد المائية.
6. وضع آليات ملائمة لزيادة استغلال موارد المياه السطحية في نهري الفرات و دجلة.

الأهداف الكمية :

1. تحويل مانسبته حوالي/ 50 % / من الأراضي المروية حالياً بطرق ري قديمة إلى اعتماد طرق الري الحديثة.
2. رفع كفاءة استخدام المياه في الري من حوالي/ 50 % / إلى حوالي /80 % / في الأراضي التي يتم تحديث طرق الري فيها وتقليل الهدر في شبكات نقل المياه المختلفة.
3. زيادة الاستفادة من مياه الصرف المعالجة بنسب مدروسة حسب كل قطاع.
4. الحد الفعال من استنزاف المياه الجوفية بتخفيض نسبة الأراضي المروية بالمياه الجوفية غير المتجددة و الآبار غير المرخصة بمعدل / 10 % / سنوياً.

5. رفع نسبة الكوادر الفنية والكفاءات القادرة على تطبيق مبادىء الادارة المتكاملة للموارد المائية و التي تستطيع التعامل مع النظم الحاسوبية وبرامج النمذجة الرياضية العددية و تحليل قواعد المعطيات و اللازمة لهذا التطبيق إلى / 25 % / .
6. تحويل الزراعات في المساحات المروية التي تروى من مياه جوفية غير متجددة إلى زراعات بعلية ورفع كفاءة حصاد المياه في تلك المساحات.
7. زيادة عائدية الأراضي التي تتبع طرق الري الحديثة وذات العائدية المنخفضة حاليا ماأمكن .
8. توسيع شبكات الصرف الزراعي في الأراضي التي تعاني من مشاكل الصرف والتملح وخاصة في حوض الفرات بنسب لاتقل عن / 10 % / سنوياً.
9. أن يكون محتوى المياه من الملوثات المختلفة ضمن الحدود الدنيا التي تسمح بها المواصفات القياسية والتي لا تؤثر على الصحة العامة .

رابعاً : الإستراتيجية .

أدناه جملة الاستراتيجيات التي من المخطط لها تحقيق أهداف و غايات الخطة:

- **الإستراتيجيات المرتبطة بالهدف الأول :**

1- ستقوم الدولة من خلال هيئة الموارد المائية وبالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بوضع خطة هيدروليكية متكاملة لكل الأحواض المائية بحيث يجري تطبيقها وتحديثها عبر الخطط المتعاقبة بما يضمن حماية الموارد الطبيعية و استدامتها عبر احواض مائية محددة.

- **الإستراتيجيات المرتبطة بالهدف الثاني :**

2- ستقوم الدولة بدعم التحول إلى طرق الري الحديثة تقنياً ومادياً وتوفير البيئة التمكينية لتيسير هذا التحول.

3- سيجري إعداد الأراضي وتسويتها للتأقلم مع تقنيات الري المختلفة ووضع سياسات زراعية تنافسية متلائمة معها تحقق مردودا اقتصادياً أعلى واستهلاكاً مائيا أقل.

- **الإستراتيجيات المرتبطة بالهدف الثالث :**

4- سيتم إعداد دراسات جدوى فنية واقصادية للمشاريع القائمة حالياً في الأحواض المائية بهدف البحث عن أفضل الطرق لتأهيلها بحيث تؤدي دوراً مجدياً و تنموياً.

5- سيجري تنفيذ المشاريع ذات المؤشرات التنموية المجدية على مستوى الأحواض.

- **الإستراتيجيات المرتبطة بالهدف الرابع :**

6- الاعتماد على إجراء دراسات هيدرولوجية متكاملة لإعادة تأهيل الأحواض المائية الاستراتيجية وخاصة تلك التي يخطط للاعتماد عليها مستقبلاً في استجرار مياه الشرب لمدينة دمشق كحوضي الساحل و الفرات أو لبرامج تنموية كالمنطقة الشمالية الشرقية.

7- ستقوم الدولة بناء هيكلية لا مركزية لإدارة الموارد المائية تسمح من خلاله للمستثمرين بمناقشة سياساتها المائية واقتراح البرامج المجدية لعملية تطوير أداء القطاع.

8- ستؤسس الدولة لشبكة رصد معلوماتية تقوم من خلال كوادرها الفنية المدربة بجمع المعلومات الطبوغرافية والجيولوجية و الهيدروجيولوجية وتحليلها و استخدام نتائجها في التخطيط المائي وفي ضبط الموازنات المائية.

- **الإستراتيجيات المرتبطة بالهدف الخامس :**

9- ستقوم الهيئة العامة للموارد المائية بوضع آليات فاعلة لمراقبة نوعية المياه و ربطها بنظام شبكة جمع المعلومات من الأحواض باستخدام أفضل الطرق والتقانات الحديثة لضمان حمايتها وإعادة تأهيل الأحواض الملوثة.

10- ستقوم الهيئة العامة للموارد المائية بوضع خطة لجمع ومعالجة مياه الصرف مختلفة المنشأ ضمن كل حوض وستنفذ سياسات تمكنها من الحد من مخاطر النفايات السائلة وعدم صرفها في المياه السطحية أو الجوفية.

- **الإستراتيجيات المرتبطة بالهدف السادس :**

11- ستعطي الدولة أولوية للتنمية في المناطق الشمالية الشرقية وتعمل على جذب الاستثمار المبرمج إلى هذه المناطق بما يخدم استدامة الموارد الطبيعية ويحسن الظروف العامة لهذه المنطقة لزيادة مساهمتها في الناتج الاجمالي ويساعد في تغطية الطلب المتزايد على المياه.

<u>خامساً: السياسات الممكنة .</u>

1. وضع آليات لزيادة استغلال موارد سورية من المياه السطحية في نهري الفرات ودجلة .
2. تنظيم هيكلي ملائم للمؤسسات وتنشيط بناء قدرات العاملين فيه .
3. تحفيز وتحسين إدارة الموارد المائية بتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية حيث أن التطور الاقتصادي مرتبط كلياً بالإدارة المستدامة للموارد المائية .
4. تأهيل المشاريع الحيوية ذات المردودية الاقتصادية والبيئية العالية ومؤشرات الأداء الجيدة واعتماد المشاريع التي تخدم متطلبات التنمية المستدامة .
5. رفع مساهمة قطاع الموارد المائية في نمو الناتج المحلي الإجمالي .
6. إنشاء نظام متكامل لمراقبة المياه والحد من مشكلة تلوث الموارد المائية .

3-7 المشكلات والتحديات التي يواجهها قطاع الزراعة والري:

يواجه قطاع الزراعة والري العديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أدائه وعلى التنمية المستدامة وأهمها:

7-3-1 محدودية الموارد الطبيعية والزراعية الرئيسية وتأثرها بالعوامل البيئية والمناخية:

- محدودية التوسع الأفقي في المساحات الزراعية وخاصة المروية منها لعدم توفر المياه اللازمة للتوسع.
- تراجع الغطاء النباتي في البادية السورية التي تشكل نحو 55% من إجمالي مساحة القطر نتيجة الفلاحة والزراعة والرعي.
- التنافس على استثمار ورعي أراضي البادية مما يعيق تطوير مواردها وضعف نتائج برامج إعادة التأهيل فيها.
- تأثر الأراضي الزراعية بعوامل الحت والتعرية والتدهور نتيجة الرياح والتي أدت أيضاً إلى انجراف الرمال وتشكل الكثبان الرملية في بعض المناطق.
- قلة الكثافة الشجرية في الغابات وارتفاع معدل موت الأشجار بسبب موجات الجفاف.
- تدهور الغابات بفعل الحرائق والرعي والتعديات ، مما تسبب في عدم عكس النتائج الإيجابية المتوقعة لبرنامج إعادة التحريج.
- ضعف القوانين والتشريعات الناظمة لعمليات حماية واستثمار الموارد الطبيعية وتنفيذها.
- استنزاف المياه الجوفية نتيجة الاستجرار غير المنضبط والزائد عن المتجدد المائي في معظم الأحواض المائية وعدم الاستفادة الكاملة من الموارد المائية المتاحة في بعض المناطق وعجزها في مناطق أخرى.
- التغيرات النوعية في المياه وتلوثها نتيجة الضخ غير المنظم والمتزايد وتسرب مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي إلى المياه الجوفية في بعض المناطق.
- انخفاض حصة الفرد من المياه الى أقل من خط الفقر المائي العالمي البالغ حوالي /1000/ م3 /فرد/سنة.
- استخدام القطاع الزراعي حوالي 90% من إجمالي الموارد المائية المتاحة، والتي يستخدم معظمها طرق الري التقليديةحيث تبلغ المساحة المروية وفق هذا الأسلوب نسبة 84% من إجمالي المساحة المروية.
- تدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة نتيجة ضعف التشريعات الناظمة وعدم توفر الدعم للمزارعين لتطويرها إلى طرق الري الحديث و لاعادة تأهيل بعض شبكات الري وتحويلها من سطحي الى مضغوط.
- البطء في إقامة محطات الصرف الصحي وعدم تأسيسها على استخدام المعالجة الثالثية لتكون صالحة للري الزراعي الآمن بيئياً.
- ضعف دور المستفيدين (زراعة، شرب، استخدامات صناعية ،... وغيرها) في التخطيط وإدارة الموارد المائية والصيانة والتشغيل.
- عجز الميزان المائي على مستوى الأحواض حيث قدر العجز بحدود /3988/ مليون م3 في موسم

2002/2001 و2236/مليون م3 في موسم 2003/2002 ويتركز هذا العجز بشكل رئيسي وحسب التسلسل في أحواض دجلة - الخابور-العاصي-بردى -الأعوج-اليرموك ويعود هذا العجز إلى الفارق بين المتجدد والطلب على المياه للقطاعات المختلفة.

- تلوث بعض المصادر المائية وبدرجات وأنواع مختلفة، فهي تتأثر بمياه الصرف الصحي والزراعي والتملح حيناً وبمخلفات المعامل والمصانع والدباغات ومصافي النفط أحياناً أخرى.
- عدم الاستفادة من كامل حصة سورية من مياه نهر الفرات وفق الاتفاقيات الموقعة أو كميات المياه الممررة من جرابلس عند الحدود السورية التركية.
- ضعف المنظومة المؤسساتية التي تدير شؤون المياه وضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة وضعف بعض القدرات البشرية والبحث العلمي.

7-3-2 النمو السكاني وفرص العمالة الزراعية:

- يعتمد نصف سكان القطر على الزراعة ونشاطاتها المختلفة ومن الملاحظ أن هناك تناقصاً في توفير فرص العمل بسبب زيادة النمو السكاني عن نمو الموارد مما أثر سلباً على اليد العاملة الموسمية المطلوبة للعمل الزراعي.
- قلة الاستثمارات الموظفة في القطاع الزراعي والذي يحد من تأمين فرص العمل اللازمة والتي تؤدي إلى زيادة الهجرة غير المنظمة من الريف إلى المدينة وما يترتب عليها من مشكلات نقص اليد العاملة الخبيرة وإلى الضغط على المدن.

7-3-3 تفتت الحيازة الزراعية:

- ازداد عدد الحائزين بنسبة 25% في الفترة الماضية نتيجة لنظام الإرث وغيره والذي ترافق مع زيادة قليلة في المساحات الجديدة, مما أدى إلى صغر المساحات المستثمرة وقلة الاستفادة من المكننة وارتفاع تكاليف الإنتاج مما يتطلب وضع الإطار القانوني المناسب للحد من تفتت الحيازات.
- تعدد صيغ استثمار الأراضي نظراً لتعدد القوانين والتشريعات الناظمة (العلاقات الزراعية – التملك والإرث – الحراج - أملاك الدولة... وغيرها) والذي خلق الكثير من المشاكل التي تتفاقم بمرور الوقت وخاصة في مجال الإرث وتوزع الحيازة.
- التعدي على الأراضي الزراعية نتيجةً للسكن العشوائي أو التوسع السكني أو التجاوزات المختلفة على الحراج أو في البادية وساهم كل ذلك في تشتيت الحيازات والحد من إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة ومن تحقيق الاستثمار الأمثل وكان هذا سبباً هاماً من أسباب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

7-3-4 ضعف الموارد المالية:

- يعاني القطاع الزراعي من ضعف التوظيفات المالية وعدم كفايتها سواء أكانت من الجانب الحكومي أو من القطاع الخاص رغم ضرورتها لتحقيق عمليات التطوير والتحديث المطلوبة منه.

- إن أكثر من 85% من القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني توجه للقروض القصيرة التي تسترجع سنوياً ولا تساهم في بناء الأصول الإنتاجية.
- تخوف المستثمرين من التوجه إلى القطاع الزراعي نتيجة تميز الاستثمار الزراعي بعامل المخاطرة وطول مدة استرداد رأس المال مقارنةً بالقطاعات الأخرى، والذي يترافق بعدم وجود تامين زراعي.
- إن آلية العمل المصرفي وقانون المصرف الزراعي التعاوني والضمانات المطلوبة من المستثمرين لا تساعد على الانتقال إلى طرق الري الحديثة.

7-3-5 تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة والري وآليات التنسيق بينها

يشكل تعدد المؤسسات والجهات المسؤولة عن الزراعة والري والتداخل في مهامها وأعمالها عائقاً أمام متطلبات التطوير وخاصة صعوبة آلية التنسيق بين الجهات المختلفة ذات العلاقة بالزراعة وخاصةً فيما يتعلق بسياسات الأسعار والتمويل، ومتابعة الخطط وتأمين مستلزمات وخدمات العمل الزراعي إضافة إلى تبعية عمليات ما بعد الحصاد لوزارتي الصناعة والاقتصاد.

7-3-6 المتغيرات في الاقتصاد العالمي

- توَجه الاقتصاديات العالمية نحو تحرير التجارة وتنامي ظاهرة العولمة والمستجدات الأخرى في مجال المعلومات.
- توقيع الكثير من الاتفاقيات العالمية والإقليمية والثنائية والتي حددت علاقات التعاون الدولية وشروط التجارة والملكية الفكرية وغيرها التي تتطلب إلغاء الحماية عن المنتجات الزراعية الوطنية.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي للرسوم الجمركية على المنتجات من الدول الأخرى والتي سيكون لها تأثيرات سلبية على المنتجات المحلية واشتداد المنافسة وتدني الأسعار بالنسبة للمنتجين.

7-3-7 دعم المنتجات الزراعية في الدول الأخرى وارتفاع مستوى المنافسة

- يؤدي الدعم الكبير للإنتاج الزراعي وخاصة في الدول المتقدمة إلى انخفاض الأسعار العالمية وخاصة لبعض السلع التي نصدرها مثل القمح والقطن مما يؤدي إلى إلحاق الخسائر بالمؤسسات المصدرة.
- ارتفاع مستوى المنافسة وتقلص فرص وصول السلع غير المنافسة إلى الأسواق العالمية.
- عدم وجود التأهيل الكافي للمنتجات الزراعية الذي لا يسمح لها بالدخول للأسواق الخارجية وخاصة في غياب نظام للمعلومات التسويقية وانعدام الرقابة على الصادرات.
- المعوقات التي تعترض الإنتاج في مرحلة ما بعد الجني والتي تتعلق بالمعاملات من مرحلة بيع المنتج في المزرعة وحتى وجهته النهائية (فرز- توضيب – تدريج – تخزين – تبريد – نقل ...وغيرها) ويؤدي كل ذلك إلى محدودية دخول منتجاتنا الزراعية الخام أو المصنعة إلى الأسواق الخارجية.

7-3-8 مشكلات تتعلق بالسياسات الكلية

هناك الكثير من المشكلات والمحددات التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع الزراعي كالسياسات المالية والنقدية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وسياسات التسعير والدعم والسياسات التجارية وغيرها.

7-4 الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة والري:

في مجال الزراعة:

من خلال التشابك والتضافر والتنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص فإنه من المتوقع لقطاع الزراعة والري أن يتطور خلال العقدين القادمين ليحقق:

- الوصول لاستخدام أفضل للموارد الطبيعية وضمان استدامتها مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والوصول إلى كفاءة استخدام الموارد الطبيعية حسب المعدلات العالمية وذلك بما يخدم الحاجات الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاستفادة من الميزة النسبية والسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي وخلق القدرة التنافسية وتدعيمها واعتماد التنوع الإنتاجي وفق الملاءمة البيئية.
- السعي لتحقيق فائض في الإنتاج الزراعي بالنوعية الجيدة والمعد للاستهلاك المحلي أو للتصدير ضمن المواصفات القياسية العالمية.
- التعاون مع باقي القطاعات وتضافرها في العملية التنموية ضمن أولويات (التقانة – توجيه العمالة - تأمين وتوفير مستلزمات الإنتاج وغيرها....).
- توفير مناخ استثماري ملائم لتشجيع الاستثمار الزراعي أو التصنيع الزراعي لزيادة ريعية العمل الزراعي وتوفير فرص عمل وتحسين المستوى المعيشي والحد من الفقر ومن الهجرة الريفية باتجاه المدن.
- تحقيق مساهمة جيدة في الناتج القومي من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية والاستخدام الأفضل للمستلزمات.
- إدخال زراعات بديلة قدر الإمكان ذات عوائد اقتصادية وتوجه الوزارات المختصة التركيز على تصدير المنتجات المصنعة ونصف المصنعة للاستفادة من القيمة المضافة وزيادة العائد الاقتصادي وتحقيق ميزان مدفوعات إيجابي.
- السعي لتوفير المشروعات المولدة للدخل للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للمنتجين والنهوض بالمناطق الأقل نمواً والحد من الفقر وتحقيق التنمية المتكاملة الشاملة للقطاعات والمناطق.
- تفعيل دور الإرشاد في نقل نتائج البحث العلمي للمزارعين وبالعكس لحل مشاكلهم، والاستفادة من التنوع الحيوي والبيئي للمنتج المحلي وزيادة الوعي لدى المزارعين لزيادة الكفاءة الإنتاجية.
- تحقيق الاستدامة للموارد المائية من خلال إعداد دراسات متكاملة للأحواض الهيدرولوجية ودراسة إمكانيات الربط المعلوماتي بينها.
- الإرشاد والتوعية نحو الاستخدام التشاركي للمياه الجوفية وإقامة مشاريع نظامية عليها لتسهيل استثمارها وإدارتها والحد من استنزافها العشوائي.

- تبني هيكلية جديدة ناظمة للعمل المؤسساتي فيما بين الجهات الحكومية من جهة والمـزارعين والمنتجـين لاستهداف الفئات الفقيرة من المزارعين وتفعيل دور مشاركة المجتمع الأهلي كهدف تنموي وإيجاد صيغة مالية مصرفية ملائمة وناظمة لآليات التمويل والإقراض.
- بناء قدرات بشرية مؤهلة لتطوير الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من خلال التدريب (داخلي –خارجي).

في مجال الري:

1- التوسع الأفقي:

أ- في مجال استصلاح الأراضي:

لقد اعتمدت الخطة الخمسية العاشرة مبدأ عدم التوسع في المساحات المستصلحة الجديدة إلا في ضوء الوارد المائي المستدام لذلك سيتم التركيز في زيادة المساحات المستصلحة على حوض الفرات (سهول حلـب الجنوبيـة) لوجود مياه غير مستثمرة فيه بالإضافة لحوض دجلة والخابور في ضوء إمكانية تأمين مياه من نهر دجلة بحيـث يعاد التوازن إلى المياه الجوفية.

كما سيتم استكمال المشاريع المباشر بتنفيذها في أواخر عام 2004 وعام 2005 في جميع الأحواض المائية.

ب- في مجال السدود:

سيتم دراسة إمكانية إقامة السدود في كافة الأماكن المأمولة مائياً وخاصة في حوض الساحل والفـرات وفـي ضوء نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه السدود.

2- التوسع الرأسي:

هدفت خطة القطاع إلى تسريع برامج التحول لاستخدام الري الحديث على المساحة المتبقية والبالغـة نحـو /1219/ألف هكتار حيث تنفذ خلال /10سنوات/ تبدأ من عام 2006 وبحيث يتم تخفيض استهلاك الهكتار المروي من المياه من /12800/ إلى /8000/ م3/ سنة بإحداث الإدارات المتخصصة لتنفيذه وصندوق خاص للتحول لري الحديث لدعم المستفيدين وسيتم التركيز في البداية على الأحواض الأكثر عجزاً في الموازنة المائية (حوضي دجلة والخابور وبردى والأعوج).

3- النشاطات المساعدة:

أ- التدريب والتأهيل والبحوث:

إن رفع قدرات وكفاءة العاملين في قطاع المياه هو من أهم أسباب نجاح الإجراءات والتدابير التي ستتخذ في استراتيجية القطاع المائي لذلك تقوم الوزارة حالياً بوضع البرامج الزمنية لرفع قدرات العاملين في هذا القطاع وبما ينسجم مع التطور المتوقع في هذا المجال وتنشيط البحث العلمي وإنشاء مركز متطور لأبحاث استخدامات المياه.

ب- استكمال شبكة الرصد المائي ومراكز المعلومات المائية:

إن توفر المعلومة المائية الصحيحة وتحليلها يعتبر أساساً للوصول إلى القرار السليم ومن هذا المنطلق تضمنت استراتيجية القطاع الاستمرار في بناء شبكة الرصد المناخي والهيدروجيولوجي وبناء مراكز المعلومات المائية في المحافظات وتأمين جميع مستلزماتها بما يضمن استمراريتها وديمومتها وتدريب الكادر الفني وتأهيله.

جـ- تشغيل وصيانة مشاريع الري:

إن الحصول على النتائج المرجوة من مشاريع الري مرتبط بشكل أساسي بتشغيل واستثمار هذه المشاريع وصيانتها بالشكل الأمثل بما يضمن حسن استثمارها، لذلك تضمنت خطة القطاع الاستمرار في تأمين مستلزمات تشغيل وصيانة مشاريع الري (المادية والمالية والقوى العاملة) ووفق المواصفات العالمية.

د- البيئة القانونية:

تطبيق التشريعات المتعلقة بالقطاع المائي وخاصة التشريع المائي الجديد تطبيقاً صارماً وبما ينسجم مع التطور المرغوب بحيث تساعد هذه التشريعات على التحول للري الحديث والاستثمار الجماعي للمياه والمحافظة على التنمية المستدامة من خلال توسيع القاعدة التشاركية لاستخدام المياه.

هـ - البيئة المؤسساتية:

إيجاد الادارة الموحدة والمتكاملة للموارد المائية وتحقيق الانسجام المطلوب لقطاع المياه مع القطاعات الأخرى بحيث يتم الوصول إلى علاقات تبادلية تساعد على التنمية المستدامة للموارد المائية.

و- التحول من إدارة العرض إلى إدارة الطلب:

إن محدودية الموارد المائية وضعف إمكانية التوسع فيها تحتم علينا التحول إلى مبدأ إدارة الطلب من هذه الموارد وعقلنته بحيث يتم تحقيق التوازن بين العرض المحدود والطلب المرشد على المياه.

ز – المياه المشتركة :

السعي للحصول على حصتنا العادلة من مياه نهري دجلة والفرات وفق القوانين الدولية.

ل- إعادة هيكلية القطاع:

تطوير هيكلية وزارة الري والمؤسسات والمديريات المرتبطة بها من أجل الوصول إلى بنية مناسبة لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية مع ترسيخ لامركزية استثمارها حيث صدر المرسوم التشريعي رقم /90/ لعام 2005 المتضمن إحداث الهيئة العامة للموارد المائية وذلك للتخلص من سلبيات عديدة في إدارة الموارد المائية:

- ازدواجية المهام مع بعض الوزارات والمؤسسات والمديريات العامة.
- عدم إمكانية تحقيق مركزية حصر الموارد المائية.
- صعوبة التخطيط الاستراتيجي لقطاع المياه.
- الصعوبة البالغة في إصدار الموازنة المائية السنوية العامة.

7-5 الغايات بعيدة المدى

خلال الخطتين المتعاقبتين وحتى عام 2015، تتجلى الأهداف العامة للتطور المستقبلي في القطاع الزراعـي وتنميته الشاملة والمستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي بما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي بما يفوق معدل النمو السكاني بحيـث لا يقـل عـن 3،5% سنوياً للمساهمة في تحسين دخول المنتجين الزراعيين وتحسين واقعهم الاقتـصادي والاجتمـاعي وتحقيق استقرارهم والحد من الهجرة إلى المدينة.
- التوجه نحو الاستثمار الاقتصادي الرشيد للموارد الطبيعية والمحافظة عليها مـن التـدهور والاسـتنزاف والتلوث، لضمان سلامة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- زيادة قيمة الناتج الزراعي من خلال الاستخدام المرشد لمستلزمات الإنتاج وتحسين إنتاجية وحدة المساحة وخاصة المروية منها والوحدة الحيوانية وتأمين متطلبات التصنيع الزراعي من السلع.
- توفير المتطلبات السعرية والتسويقية لتأمين حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية (القمـح-البقوليات وغيرها).وتسويقية لتأمين حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية (القمح-البقوليـات وغيرها).
- تحقيق الأمن الغذائي وذلك بزراعة وإنتاج محاصيل ذات ميزة نسبية قادرة على المنافسة فـي الأسـواق الداخلية والخارجية بهدف زيادة الريعية منها.
- توفير الدعم الموجه لتنمية قطاع الزراعة والري لتأمين حاجة الاستهلاك الوطني من الغذاء.
- السعي لتوفير السلع الزراعية بالكميات والنوعيات المطلوبة لمعامل التصنيع المحلي والتصدير.
- جذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والدولية للعمل في القطاع الزراعي وفي الصناعات المعتمدة على الانتاج الزراعي كونها أداة أساسية للمساهمة في عملية التنمية.
- تطوير البنى التحتية والخدمات في الريف وتطوير الصناعات المحلية والتقليديـة واعتمـاد المـشروعات والنشاطات المولدة للدخل لتوفير فرص عمل إضافية للريفيين.
- تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين المتعلقة بقطاع الزراعة والري بما يكفل الاستثمار الأمثـل للأراضـي والمياه وضمان حقوق المنتجين.
- إصدار التشريعات والقوانين وتعديلاتها الناظمة للزراعات العضوية وحماية المصادر المائية من التلـوث وحماية المحميات وحفظ الأصول الوراثية وغيرها.
- التوسع بالزراعة النظيفة والآمنة.

ويتطلب ذلك خلال الخطتين القادمتين توظيف الموارد المحددة للمشاريع الجديدة المدرجة في الخطة لتحقيق التالي:

- تأهيل قوة العمل و جعلها ذات إمكانات مهنية ومهارية وتعليمية عالية قادرة على تطوير القطاع الزراعي والتصنيعي والتسويقي للمنتجات الزراعية.
- وضع السياسات الملائمة وتوفيقها مع السياسات والأحكام والتشريعات النافذة المعمول بها في الاتفاقات الدولية واعتماد بيوت الخبرة للمساعدة بتنفيذ الدراسات ووضع التصورات لتطوير الواقع.
- اعتماد المقاييس والمواصفات العالمية في الإنتاج وتحقيق جودة المنتجات الزراعية الخام والمصنعة وتوفير قواعد البيانات وأنظمة المعلومات والمخابر اللازمة.

6-7 الخطة الخمسية العاشرة:

أ- الأهداف

1. تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في القطاع لتحقيق تنمية ريفية شاملة تساهم في تحسين دخول المنتجين والحد من الفقر وتحقيق خطوات متقدمة نحو تحقيق الأمن الغذائي وتوفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية.
2. الاستثمار الاقتصادي والمرشد للموارد الطبيعية (أرض، مياه، غابات، مراعي) والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث.
3. توفير السلع الزراعية لمعامل التصنيع المحلي والتصدير وتطوير آلية تسويق المنتجات الزراعية وتشجيع عمليات تصنيعها للاستفادة من القيمة المضافة وزيادة الصادرات، وتطوير الصناعات المحلية والتقليدية والمشاريع المولدة للدخل بالريف.
4. تحديث وسائل الإنتاج والتوسع في استخدام التقانات الحديثة وتوطينها وتحسين أساليب استخدامها، وتأمين وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بالنوعية والمواعيد والأسعار المناسبة، وتطوير البحث العلمي الزراعي والإرشاد والتعليم وتأهيل الكوادر البشرية وتطوير البنى التحتية والخدمات في الريف
5. تطوير نظام التمويل والتسليف المصرفي للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والدولية في القطاع الزراعي وفي المجالات كافة.
6. اعتماد سياسات سعرية وتسويقية لتوجيه البرامج التنفيذية نحو تحقيق زيادة في الإنتاج وكفايته وتحسين نوعيته، وزيادة قدرته التنافسية، وتقديم الدعم للقطاع الزراعي بما يتوافق مع الأساليب المعتمدة في الدول الأخرى وينسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية.
7. تبني تعديلات تشريعية وهيكلية قادرة على مجاراة متطلبات الخطة وتحقيق التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى المنتجين والحد من الفقر.

ب –المرامي الكمية الأساسية:

تم تحديد المرامي الكمية للخطة الخمسية العاشرة في ضوء المؤشرات الحاليـة للمـشروعات الاسـتثمارية (المشاريع المستمرة والمباشر بها) لتحقيق معدل نمو وسطي سنوي 4%.

تتضمن الأهداف الكمية للخطة العاشرة زيادة معدلات النمو في الإطار العام لتحقيق زيادة في الإنتـاج وبمـا يزيد عن معدلات النمو السكاني وتساهم في تحقيق تنمية زراعية وتوفير فرص عمل لـسكان الريـف وتحـسين الوضع المعيشي. وتتباين معدلات الزيادة في ضوء المؤشرات المتاحة للزيادة وبما يتناسب مـع طاقـة المـوارد الطبيعية والبشرية المتاحة، ويمكن زيادة هذه النسب في ضوء المشروعات التنموية الإضافية التي سيتم إقرارها في الخطة الخمسية العاشرة أو في ضوء المشروعات المستقبلية التي يمكن توفيرها من خلال المشروعات الخاصة.

وتتضمن المؤشرات التالية معدلات النمو المتوقعة وفق المؤشرات المتاحة والمشروعات المستمرة والقائمـة حالياً, والجداول من (9 -19) توضح التفصيلات الخاصة بذلك:

1. زيادة قيمة الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة بحدود 3.5% وزيادة الناتج المحلي بـسعر الـسوق بحـدود 3.2% سنوياً.
2. عند زيادة الاستثمارات بمعدل نمو لا يقل عن 2% فإن نمو المشتغلين في الوزارة يكون بحدود 4.6%.
3. زيادة المساحات المزروعة فعلاً بمعدل 0.8% سنوياً نظراً لمحدودية إضافة مساحات جديدة، فـي حـين يمكن زيادة المساحات المشجرة البعلية بحدود 2.1 % سنوياً إضافة إلى إمكانية زيادة الإنتاج من خـلال زيادة إنتاجية وحدة المساحة في ضوء برنامج التحول إلى تقانات الري الحديث الذي تم إقراره بموجـب المرسوم التشريعي رقم /91/تاريخ 2005/5/29.
4. زيادة إنتاج الأقماح بمعدل نمو 2.6% والقطن 0.49% والشوندر السكري بمعدل 1.6%.
5. زيادة معدلات نمو إنتاج بعض الأشجار المثمرة بين 3.5 – إلى أكثر من 11% نتيجـة دخـول أشـجار جديدة في طور الإثمار وحسب نسبة المساحات المزروعة سابقاً، عدا محصول العنب فسينخفض معـدل نموه بنحو 6% سنوياً نتيجة استبدال زراعته في المناطق الجبلية بمحصول التفاح ذي العائـد الأفـضل والقابل للتخزين لفترة زمنية أطول وإمكانية تصديره بشكل أفضل.
6. زيادة المراديد (الغلة) بنسبة 3-5% لبعض الزراعات المروية و1-2% لبعض الزراعات البعلية.
7. زيادة معدلات نمو الإنتاج الحيواني بمعدل: 2.4% للحم الأحمر، 5% للحليب ،4.3% للـدواجن, 1,7% للأسماك، 7% للعسل، 4.7% للبيض.

ج - الاستراتيجية

- لقطاع الزراعة والري دور أساسي في التنمية الزراعية والريفية وتنعكس تأثيراته بـشكل واضـح علـى التنمية الاقتصادية الشاملة، فهو أحد أهم المصادر لتوليد الدخل القومي وتحقيق الأمـن الغـذائي وتـوفير فرص العمل وتوفير مستلزمات قطاع الصناعة التحويلية والغذائية ويساهم في استقرار سكان الريف، كما يلعب دوره في عملية إعادة الهيكلة للاقتصاد الوطني وتوفير التوازن المناطقي بين المحافظات.

- يحقق القطاع معدلات نمو جيدة يمكن زيادتها في حال الاستثمار الأمثـل للمـوارد وتـوفير مـستلزماته بالأوقات المناسبة والنوعية الجيدة والاستفادة من الميزة النسبية لبعض المنتجات وتوفير المنـاخ الملائـم لاستثمارها من خلال تعزيز قدرتها التنافسية.
- لتطوير هذا القطاع الحيوي الذي يتعلق بحياة السكان وأمنهم الغذائي فلا بد من تعزيزه وتحديثه من خلال توفير مستلزماته وخدماته وتأهيل العناصر البشرية القادرة على مواكبة تطوراته والاستفادة من الامكانات الكامنة في موارده، وحل المشكلات والصعوبات التي تعترضه للحصول على السلع النظيفة والآمنة التـي تحافظ على الإنسان والبيئة وتعزز فرص نفاذها إلى الأسواق الخارجية وتعزز الميزان التجاري ،وتعوض عن الموارد الأخرى التي يتوقع أن يتقلص دورها والتي كانت تشكل حيزاً هاماً من الميـزان التجـاري، ووضع السياسات الملائمة لذلك وإجراء التعديلات الهيكلية القـادرة علـى مجـاراة عمليـات التطـوير والتحديث، وتوفير المناخ الملائم لتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تأتي أهمية القطاع من دوره الهام في توفير فرص العمل للعدد المتزايد من الـسكان ،كمـا إن الطاقـات الكامنة في هذا القطاع تشكل فرصة حيوية لتوفير فرص العمل وتوليد الدخل في المناطق الأقل نمواً وفي الأرياف من خلال تطبيق برنامج متكامل لتطوير المهارات وتدريب الفعاليات الاقتصادية وزيادة الاستثمار وتحسين التقانات المستخدمة وتوفير القروض اللازمة وخاصة المتوسطة والطويلة المدى القادرة على بناء الأصول الإنتاجية في المناطق الريفية وفي رفد عمليات التصنيع للمنتجات الزراعية للاستفادة من القيمـة المضافة.
- وإذا ما تم، وبنجاح، ربط مثل هذا البرنامج المتكامل بالسوق ومتطلباته فسيكون له دور هام فـي تحقيـق التنمية القطاعية وانعكاسها على التنمية الشاملة وفي التخفيف من حدة الفقر وتحقيق فرص عمل تتناسـب ومعدلات دخول الشباب الى سوق العمل.

الاستراتيجيات التي من المخطط لها تحقيق هذه الغايات:

- **تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في القطاع لتحقيق تنمية ريفية شـاملة تـساهم فـي تحسين دخول المنتجين والحد من الفقر وتحقيق خطوات متقدمة نحو تحقيق الأمن الغذائي وتـوفير حاجـة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية. (بالارتباط بالهدف 1)**

1. تطوير الإنتاج النباتي وتوفير مستلزماته وتعزيز قدرته التنافسية.
2. لمحدودية الموارد الطبيعية يجب اعتماد التنمية الرأسية في الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته واسـتخدام التقنيات الحديثة ونشرها وتخفيض تكاليف الإنتاج واستخدام الطاقة البديلة والمتجددة لتأمين حاجة السكان من السلع الحياتية.
3. تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية من المنتجات المختلفة (لحم- حليب – صوف – بـيض.......) باتخـاذ الإجراءات الداعمة لتحقيق تطوير قطاع الإنتاج الحيواني وتوفير مستلزماته.

- **الاستثمار الاقتصادي والمرشد للموارد الطبيعية (أرض، مياه، غابات، مراعي) والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث**

4. وضع برامج لإدارة الأراضي واستخدام التقانات المساعدة لتحقيقها وتوفير الاستثمارات اللازمة لضمان تنفيذها بأفضل كفاءة اقتصادية لها.

5. تحسين إدارة واستخدام مياه الري والمحافظة عليها بحدود الموارد المتجددة وتنظيم استثمارها وتحسين أنماط استخدامها وزيادة العائد الاقتصادي من وحدة المياه من خلال تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

6. تحسين إدارة المراعي الطبيعية في البادية السورية وتنميتها وتوفير مصادر الدخل للقاطنين فيها لضمان استقرارهم واعتماد النهج التشاركي في حمايتها واستثمارها.

7. تطوير إدارة الغابات واستثمارها اقتصادياً وحمايتها من التعديات والحرائق ووضع برنامج متكامل لإدارتها باعتماد النهج التشاركي مع السكان المحليين وبما يحقق تنميتها وتجديدها وتطويراستثمارها بيئياً وسياحياً.

- **توفير السلع الزراعية لمعامل التصنيع المحلي والتصدير وتطوير آلية تسويق المنتجات الزراعية وتشجيع عمليات تصنيعها للاستفادة من القيمة المضافة وزيادة الصادرات، وتطوير الصناعات المحلية والتقليدية والمشاريع المولدة للدخل بالريف (بالارتباط بالهدف 3)**

8. تنظيم العلاقة بين المنتجين والمؤسسات التسويقية لتأمين حاجتها من المواد الأولية وتوفير مؤسسات تسويقية متطورة تعتمد آليات للتسويق الداخلي والخارجي للإنتاج الزراعي وتوفير متطلباته على مستوى مناطق الإنتاج.

9. الاهتمام بالتصنيع الزراعي لاستيعاب الفائض من الإنتاج باعتماد الميزة النسبية للمنتجات الزراعية أساسا في وضع خارطة للمواقع المثلى لإقامة معامل الصناعات الزراعية والاستفادة من القيمة المضافة.

10. تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي في مجال التسويق والتصنيع الزراعي من خلال وضع الآليات المحفزة للاستثمار.

- **تحديث وسائل الإنتاج والتوسع في استخدام التقانات الحديثة وتوطينها وتحسين أساليب استخدامها، وتأمين وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بالنوعية والمواعيد والأسعار المناسبة، وتطوير البحث العلمي الزراعي والإرشاد والتعليم وتأهيل الكوادر البشرية، وتطوير البنى التحتية والخدمات في الريف (بالارتباط بالهدف 4)**

11. توثيق الصلة بين البحوث العلمية الزراعية والإرشاد والتأهيل والتدريب لوضع استراتيجية واضحة المعالم للبحوث العلمية الزراعية تعتمد على تحديد أولوياتها وهيكلة برامجها البحثية بمعالجة القضايا المطروحة وتوطين التقانات الحديثة.

12. تحديد دور الإرشاد الزراعي في نقل نتائج البحث العلمي للمنتجين ومعوقات تطوير الإدارة المزرعية للبحوث العلمية لتطوير الإنتاج والإنتاجية وإدخال الزراعات البديلة والداعمة وحل مشاكل المنتجين وتأهيلهم.

13. رفع سوية التعليم الزراعي من خلال توفير المدرسين والمشرفين المؤهلين في هذا المجال وتأمين المتطلبات اللازمة لذلك.

14. تأهيل وتدريب الكوادر البشرية من خلال التدريب الداخلي والخارجي لمواكبة عملية تطوير الإنتاج الزراعي.

15. تأمين مستلزمات الإنتاج (الأسمدة، المبيدات، الأعلاف، الأدوية البيطرية ,اللقاحات وغيرها) للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحسينه.

16. السماح لكافة القطاعات بتوفير مستلزمات الإنتاج مع تشديد دور الدولة في مجال الرقابة لضمان مواصفات المنتج.

- **تطوير نظام التمويل والتسليف المصرفي للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والدولية في القطاع الزراعي (بالارتباط بالهدف 5)**

17. إعادة النظر بالسياسات التمويلية وتطويرها باتجاه خدمة الاستثمار في القطاع الزراعي في المجالات المختلفة (الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية).

18. تطوير عمليات منح القروض وتسهيل الحصول عليها وتوسيع دائرتها.

19. تشجيع منح القروض الخاصة لاعتماد التقانات الحديثة في الإنتاج.

- **اعتماد سياسات سعرية وتسويقية لتوجيه البرامج التنفيذية نحو تحقيق زيادة في الإنتاج وكفايته وتحسين نوعيته، وزيادة قدرته التنافسية، وتقديم الدعم للقطاع الزراعي بما يتوافق مع الأساليب المعتمدة في الدول الأخرى وينسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية (بالارتباط بالهدف 6)**

20. الاستمرار بتسعير المحاصيل الاستراتيجية التي تسوقها الدولة وحسب أهميتها للأمن الغذائي أو للتصدير لضمان زراعة المساحات المقررة.

21. تسعير بعض المحاصيل الجديدة ذات العائد الاقتصادي لتشجيع زراعتها وتأقلم المنتجين في التعامل بها وتقديم الخدمات لها.

22. وضع برنامج عملي لتقديم الدعم للإنتاج الزراعي لتعزيز قدرته التنافسية وإحداث صندوق خاص بالدعم لتقديمه بشكل مستقل لعدم تشويه الأسعار.

- **تبني تعديلات تشريعية وهيكلية قادرة على مجاراة متطلبات الخطة وتحقيق التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى المنتجين والحد من الفقر. (بالارتباط بالهدف 7)**

23. إعادة هيكلة الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي لتمكينها من تنفيذ المهام المنوطة بها بما ينسجم مع التوجهات الجديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وغيرها.

24. إصدار أو تعديل التشريعات والقوانين الناظمة للقطاع الزراعي بحيث تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استدامة الموارد وتطوير عمليات الإنتاج والتسويق والاستثمار وغيرها.

25. تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالزراعة والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية للمساهمة في تطوير الإنتاج ورفع سويته للمساهمة في الحد من الفقر ورفع المستوى المعيشي للمواطنين.

السياسات وخطة العمل:

- **تطوير الإنتاج النباتي وتوفير مستلزماته وتعزيز قدرته التنافسية (بالارتباط بالاستراتيجية 1)**
  - تعميم أسلوب الإدارة المتكاملة في مكافحة الآفات, والتركيز على المكافحة الحيوية لتحسين النوعية وضمان الإنتاج السليم والمنافس.
  - زيادة مساحات المحاصيل القابلة للتصنيع أو للتصدير.
  - التوسع في زراعة نباتات الزينة والنباتات العطرية.
  - تخفيض تكاليف الإنتاج عبر تطوير أصناف عالية الإنتاج واستخدام التقانات الحديثة وتخفيض الفاقد في مختلف مراحل الزراعة والجني والتسويق (تسوية الأرض بالليزر – البذار الآلي – عمليات الخدمة الزراعية – معدات الري الحديثة – آلات الجني الحديثة – الفرز و التوضيب والتعبئة والنقل - استخدام الطاقات المتجددة والرخيصة وغيرها....).

- **اعتماد التنمية الرأسية في الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته واستخدام التقنيات الحديثة (بالارتباط بالاستراتيجية 2)**
  - إيلاء المحاصيل ذات الميزة النسبية أهمية أكبر.
  - التمييز بين أنماط المحاصيل في ضوء مردودية وحدة المياه.
  - تعديل التراكيب المحصولية وزيادة البقوليات في الدورات الزراعية لتحسين خصوبة التربة وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة.
  - التركيز على التنمية الرأسية في الإنتاج من خلال تحسين ظروف إدارة العمليات الزراعية وتطوير استخدام المدخلات في العملية الإنتاجية واعتماد الدورات الزراعية المناسبة.
  - توفير الأصول والأصناف المحسنة وتنويعها للسلعة الواحدة بما يضمن تحسين المواصفات وإنتاج النوعية المطلوبة سواء للاستهلاك المحلي أو التصنيع أو التصدير.
  - إدخال محاصيل اقتصادية بديلة في الدورة الزراعية في ضوء نتائج البحوث العلمية الزراعية وحسب العوائد الاقتصادية ونشر زراعة الأشجار المثمرة المدخلة حديثا.
  - تحقيق التكامل والتوازن بين الإنتاجين النباتي والحيواني والتوسع بزراعة الأعلاف واستخدام مخلفات المزرعة في تغذية الحيوانات.

- **تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية من المنتجات المختلفة (بالارتباط بالاستراتيجية 3)**
  - تأمين الأنواع المحسنة وتوفير الأعلاف اللازمة.
  - تنمية مراعي البادية وتنظيم الرعي فيها.
  - توفير مستلزمات الرعاية البيطرية.
  - تشجيع التربية المكثفة للأغنام وخاصة في منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة المحاذية للبادية.
  - تشجيع إقامة مزارع للحيوانات المتأقلمة والمتأصلة (الماعز، الدواجن، الأرانب) في مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة.
  - تحديث وتطوير نظم تربية دودة القز والنحل لزيادة الإنتاج من الحرير والعسل ونشر الطرق الحديثة ذات المردود الاقتصادي الأفضل.
  - تنظيم استغلال المسطحات المائية المختلفة وتشجيع الاستثمار في مجال تنمية الثروة السمكية.
  - تطوير الصناعات الريفية لمنتجات الثروة الحيوانية وتشجيع إقامة منشآت التصنيع في مناطق الإنتاج.
  - وضع برنامج متكامل للتقصي عن الأمراض الحيوانية المختلفة.

- **وضع برامج لإدارة الأراضي واستخدام التقانات المساعدة لتحقيقها وتوفير الاستثمارات اللازمة (بالارتباط بالاستراتيجية 4)**
  - وضع خارطة بيئية زراعية اقتصادية للقطر تحدد المناطق المثلى لإنتاج المحاصيل والأشجار المثمرة تتناسب مع تصنيف الأراضي السورية ووفق الميزة النسبية وباستخدام نظام المعلومات الجغرافي.
  - زيادة المساحات الزراعية المروية من خلال استخدام الري الحديث والمطور ومشاريع الري واستصلاح الأراضي وحفر الآبار في المناطق المسموح لها بذلك ضمن الإمكانيات المتجددة للأحواض المائية.
  - زيادة المساحات الزراعية البعلية من خلال مشاريع الاستصلاح للمناطق الجبلية والهضبية وزراعتها بالمحاصيل والأشجار المثمرة وفق الملائمة البيئية.
  - تحديد المناطق المعرضة تربتها للحت والتعرية والتدهور ودراستها وإيجاد المشاريع اللازمة لوقف تدهورها وإعادة تأهيلها للاستثمار.
  - تحديد المناطق والمساحات التي تدهورت خواصها الخصوبية بنقص العناصر المغذية مما أضعف إمكانيتها الإنتاجية الزراعية، ووضع برامج لاعادة تأهيلها.
  - إنجاز المخططات التنظيمية أو توسعاتها في المدن والبلدات والقرى وتعديل النظام العمراني فيها مع الأخذ بالاعتبار استبعاد الأراضي المستثمرة زراعياً من العمران، ووضع تشريع صارم للحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

- دراسة واقع الملكيات الزراعية وتفتت الحيازات وتشتتها، ووضع الإطار القانوني لتجميعها.
- إقامة اتحادات نوعية إنتاجية لتجميع الحيازات وتنفيذ حزم تكنولوجية زراعية متكاملة.

■ تحسين إدارة واستخدام مياه الري والمحافظة عليها بحدود الموارد المتجددة وتنظيم استثمارها وتحسين أنماط استخدامها. (بالارتباط بالاستراتيجية 5)

- زيادة كفاءة الري في كافة المصادر المائية وبخاصة في مشاريع الري الحكومية القائمة وتأهيلهـا لاسـتخدام أساليب الري الحديثة وتوفير المقنن المائي المحدد للزراعات.
- إنهاء حفر الآبار العشوائية وتسوية وضع الآبار المخالفة وتنظيم استثمار المياه الجوفية وتركيب عدادات على الآبار وتحديد المقننات وفق المتجدد المائي والحاجة ومراقبة الاستهلاك.
- حماية المصادر المائية من التلوث بمختلف أنواعه ودرجاته سواء أكان كيماوياً أو من الصرف الـصحي أو من التملح وغيره.
- إيجاد روابط أو جمعيات لمستخدمي المياه وزيادة مشاركتهم في وضع وتنفيذ برامج الـري لتعزيـز جهـود الدولة في توزيع الموارد والحفاظ عليها من التدهور والاستنزاف.
- دراسة وتطوير طرق الاستمطار لوضعها في خدمة الإنتاج الزراعي بشكلها الأمثل.

■ تحسين إدارة المراعي الطبيعية في البادية السورية وتنميتها وتوفير مصادر الدخل للقـاطنين فيهـا لـضمان استقرارهم واعتماد النهج التشاركي في حمايتها واستثمارها. (بالارتباط بالاستراتيجية 6)

- توفير الخدمات والبنى التحتية لسكان التجمعات السكنية في البادية.
- تنفيذ تقنيات حصاد المياه كسدات نشر المياه والحفائر التخزينية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.
- زيادة عدد الآبار لتأمين مياه الشرب لسكان البادية وإنشاء محطات لتحلية المياه عليها وتوفير المياه لقطعـان الماشية الموجودة فيها.
- استخدام مصادر الطاقة البديلة (الشمسية وغيرها) للاستعاضة عن الاحتطاب وذلك في إطار المحافظة علـى الغطاء النباتي والرعوي في البادية.
- تحسين وتطوير أعمال الاستزراع الرعوي وإنتاج الغراس والبذور الرعوية وتشجيع تنفيذها والتأكيـد علـى أسلوب النثر المباشر للبذور الرعوية وتأمين مستلزمات استخداماته.
- ترشيد إدارة المراعي والأغنام والمياه التي تشكل العمود الفقري للحفاظ على البادية وتنميتها.
- تقديم الخدمات البيطرية للثروة الحيوانية وتأمين وحدات بيطرية متنقلة للقيام بـالبرامج الـصحية الخاصـة بالأغنام والمساعدة في عمليات تسويق المنتجات وتأمين الأعلاف.
- وضع تشريعات لتنظيم الرعي الجماعي بإقامة المحميات واستفادة أصحاب الحقوق المجاورين لهذه المحميات منها وتنفيذ حق الجمعيات التعاونية لتربية الأغنام وتحسين المراعي في البادية وإدارة مواردها.

- تشجيع إقامة الصناعات الريفية اليدوية والتقليدية في البادية لزيادة فرص توفير المشروعات المولدة للدخل لضمان استقرار المربين.
- تشجيع الصناعات الغذائية المتوسطة والصغيرة القائمة على تصنيع منتجات الماشية بشكل خاص وتطوير أساليب تسويقها بما ينعكس إيجابياً على دخل السكان.
- تشجيع السياحة الأثرية والثقافية والبيئية كمصدر دخل لسكان البادية.
- وضع تشريع متشدد لحماية البادية من التعديات.
- التعاون بين المؤسسات العلمية والبحثية لوضع أطلس لنباتات البادية وتوصيفها كيميائيا تمهيداً للاستفادة منها في الاستخدامات الطبية والصناعات الدوائية.

- **تطوير إدارة الغابات واستثمارها اقتصادياً وحمايتها من التعديات والحرائق ووضع برنامج متكامل لإدارتها باعتماد النهج التشاركي مع السكان المحليين. (بالارتباط بالاستراتيجية 7)**

- الاستمرار في أعمال التحريج للمواقع المناسبة للتوسع وزراعة الأنواع الملائمة حسب الظروف البيئية في مناطق التوسع.
- وضع برنامج متكامل لإدارة مشتركة للغابات من قبل الدولة والسكان المحليين يحقق تنميتها وتجديدها وتطويرها وفي الوقت نفسه تحسين وضع سكانها المحليين عن طريق الاستفادة من المنتجات الحراجية (أخشاب – أعلاف – حطب – ثمار....).
- رسم خارطة حراجية اعتماداً على التصوير الجوي لتحديد وضعها الراهن والتعديات والتجاوزات الحاصلة عليها بعد المطابقة بينها وبين الخرائط الحراجية القديمة.

- **تنظيم العلاقة بين المنتجين والمؤسسات التسويقية لتأمين حاجتها من المواد الأولية وتوفير مؤسسات تسويقية متطورة (بالارتباط بالاستراتيجية 8)**

- تنفيذ الدراسات المستمرة لرصد حركة المنتجات الزراعية في أسواق الجملة والمفرق وكمياتها ونوعيتها وأسعارها وآليات تسويقها لوضع التصورات حول تطويرها وبما ينسجم مع المستجدات على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- تأسيس نظام معلومات تسويقي لتقديم المعلومات اللازمة للمنتجين والمصدرين عن متطلبات الأسواق الخارجية من المنتجات الزراعية والنوعيات والكميات المطلوبة وأوقات الحاجة.
- تطوير التسويق الداخلي وذلك بتوفير كافة مستلزماته وخاصة من حيث:
  - تسهيل تمويل وتأمين التقانات الحديثة اللازمة لمعاملات ما بعد الحصاد (وسائل النقل الحديثة والمبردة- مراكز الخزن والتبريد- مراكز وتقنيات الفرز والتدريج والتوضيب وغيرها) مما يساعد على عدم ضياع أي جزء من العوائد على المنتجين ويحمي المستهلكين من ارتفاع الأسعار.
  - تشجيع إقامة اتحادات نوعية للمنتجين والمصدرين الزراعيين توفر نظاما تسويقيا للإنتاج يزيد من القدرة على المنافسة وتحسين كفاءة المنتج سواء بتحسين عمليات ما بعد الحصاد أو بالتصنيع.

- تطوير التسويق الخارجي (التصدير) وإزالة العوائق التي تعترضه وبخاصة:
  - اعتماد آليات العمل والإجراءات الملائمة لتشجيع التصدير وتخليصه من العقبات الروتينية.
  - إنشاء مخابر معتمدة لمنح الشهادة الدولية (شهادة منشأ للمصدر) ولمواصفات المنتج ويمكن للمنتج الحصول عليها عند تقديم مادته بشكل مباشر ودون إجراءات مسبقة.
  - إحداث جهة عامة حكومية للمساعدة في تصدير السلع الزراعية تكون مهمتها فتح أسواق جديدة للمنتجـات السورية والترويج لها وتشجيع التصدير ومساعدة القطـاع الخـاص علـى ذلـك ومراقبـة الـصادرات ومواصفاتها وضمان جودتها.

- **الاهتمام بالتصنيع الزراعي لاستيعاب الفائض من الإنتاج باعتماد الميزة النسبية للمنتجات الزراعية (بالارتباط بالاستراتيجية 9)**

- تصنيع المنتجات الزراعية وعبواتها وفقا للمقاييس والمواصفات العالمية لزيـادة فـرص تـسويقها داخليـاً وخارجياً.
- تطوير الصناعات الريفية والتقليدية وتحسين نوعية إنتاجها وتقديم القروض والتـسهيلات اللازمـة لإقامـة منشآت التصنيع وتأمين وسائط النقل المبردة لنقل المنتجات.
- توفير المواد الأولية الجيدة للصناعة والتوسع في زراعة المحاصيل التصنيعية والتصديرية وإدخال المحاصيل الجديدة المطلوبة للتصنيع.

- **تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي في مجال التسويق والتصنيع الزراعي (بالارتباط بالاستراتيجية 10)**

- تقديم التسهيلات والامتيازات التي تحفزهم على إقامة مشاريع زراعية ومشاريع تصنيع زراعي.
- إعطاء ميزات تشجيعية للشركات والمؤسسات ذات النشاط التسويقي الزراعي المتخصص والموجه لإحـداث مراكز خدمات إنتاجية وتصنيعية وتسويقية ومراكز جمع في مناطق الإنتاج.
- منح المزيد من الميزات للاستثمار في القطاع الزراعي والاستثمار في المناطق النائيـة واعتمـاد التقانـات المتطورة بشكل خاص.
- توجه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية بشكل عام ومنها قطاع الزراعة والتصنيع الزراعي والتسويق.

- **توطين الصلة بين البحوث العلمية الزراعية والإرشاد والتأهيل والتدريب لوضع استراتيجية واضـحة المعـالم للبحوث العلمية الزراعية (بالارتباط بالاستراتيجية 11)**

- ربط أولويات البحوث العلمية الزراعية بمعالجة القضايا المطروحة وبما يساعد على المحافظة على اسـتدامة الموارد وتحسين البيئة.
- وضع دورات زراعية نمطية والبدائل المناسبة للمحاصيل المزروعة والتركيـز علـى المتحملـة للجفـاف والمقاومة للملوحة وأقل حاجة للمياه وذات المردود الاقتصادي الأفضل والتي تتناسب مع احتياجات الـسوق والسكان في ظل المحافظة على البيئة والاستدامة.
- اعتماد المراكز البحثية المتخصصة للمحاصيل (الفاكهة – الخضراوات - بحوث الإنتاج الحيواني - الري - الأراضي – الحراج).

- تطوير آلية حفظ الأصول الوراثية وإنشاء مجمعات وراثية تشمل كافة الأنواع وحفظها وفق الأساليب العلمية المتطورة ووضع تشريع ينظم عملية تداولها.
- القيام بالأبحاث اللازمة لدراسة السلالات والعروق المحسنة المحلية أو المدخلة وإكثارهـا ونـشرها وتنفيـذ عمليات التحسين والتدريج وإدخال أنواع حيوانية عالية الإنتاجية.
- استقطاب الباحثين المؤهلين وتأهيل وتدريب الباحثين وتأمين فرص للعاملين للتدريب والتأهيل الخارجي.
- التعاون مع المنظمات والمراكز والمؤسسات الوطنية والعربية والإقليمية والدولية بما يخدم تحقيـق تطـوير البحث العلمي وحل المشكلات التي تعترضه.

- **تحديد دور الإرشاد الزراعي في نقل نتائج البحث العلمي للمنتجين ومعوقات تطوير الإدارة المزرعية للبحـوث العلمية لتطوير الإنتاج والإنتاجية وإدخال الزراعات البديلة والداعمة (بالارتباط بالاستراتيجية 12)**

- تطوير الإرشاد الزراعي لتمكينه من نقل نتائج البحوث الزراعية وحل المشكلات التـي تعتـرض الإنتـاج للمساهمة في تطويره وتنفيذ الخطط المقررة وتعميم المدارس الإرشادية.
- تأهيل المرشدين الزراعيين لتمكينهم من تنفيذ البرامج الإرشادية المتخصصة ونقلها إلى المنتجين وذلك بإقامة دورات تدريبية ذات طابع علمي وفني تخصصي.
- تأهيل الوحدات الإرشادية ودعمها بكافة ما يلزمها من العناصر أو السكن أو وسـائط النقـل أو التجهيـزات المختلفة.
- إعداد برامج خاصة لتحسين أداء المرأة الريفية وتأهيلها لإدارة المشاريع الأسـروية والـصناعات الريفيـة وتضمين هذه البرامج للمفاهيم البيئية والتسويقية.

- **رفع سوية التعليم الزراعي من خلال توفير المدرسين والمشرفين المـؤهلين فـي هـذا المجـال (بالارتبـاط بالاستراتيجية 13)**

- تأمين متطلبات المؤسسات التعليمية من المدرسين والكوادر العلمية ومن مخابر وتجهيزات ووسائل إيـضاح ووسائط نقل وبما يتناسب وأعداد الطلاب.
- تحديث المناهج الدراسية والتعليمية القادرة على تخريج الفنيين القادرين على تلبية متطلبات العملية التعليميـة الحديثة ومواكبة تطوراتها.

- **تأهيل وتدريب الكوادر البشرية من خلال التدريب الداخلي والخارجي (بالارتباط بالاستراتيجية 14)**

- وضع برنامج متكامل لتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في القطاع الزراعي وزيادة أعداد المراكـز التدريبيـة لتغطية الاحتياجات المتزايدة لذلك بما فيها التدريب قبل الخدمة وأثناءها.
- إقامة مراكز تدريبية متخصصة ومتطورة مستوفية لشروط التدريب في المواقع ذات الأهمية الزراعية التـي تحتوي على مختلف لوازم الخدمات (قاعات مطالعة، مطاعم، مخابر، إقامة للمتدربين، وسائل إيضاح...الخ).
- زج المعاهد والثانويات ومراكز التدريب في أنشطة البحوث والإرشاد.

- **تأمين مستلزمات الإنتاج (الأسمدة، المبيدات، الأعلاف، الأدوية البيطرية واللقاحات وغيرها) للمساهمة في تطوير الإنتاج (بالارتباط بالاستراتيجية 15)**

- تأمين البذور المحسنة لمختلف المحاصيل الزراعية والخضراوات وخاصةً الرئيسية والاستراتيجية منها والتي تتصف بملاءمتها للبيئة وبإنتاجيتها العالية.
- تأمين الغراس السليمة والموثوقة للأصناف ذات الإنتاجية العالية والمناسبة للأسواق الداخلية والمنافسة الخارجية, وتطوير عمليات إدخال الأنواع والأصناف الحديثة الملائمة للبيئة.
- تامين الأسمدة اللازمة لتلبية متطلبات الخطة الإنتاجية بالمواعيد المحددة والنوعية الجيدة.
- تامين المبيدات الزراعية والأدوية واللقاحات بالنوعيات الجيدة والموثوقة.
- تامين العبوات المناسبة للإنتاج الزراعي وبما يتناسب مع نوعية الإنتاج والمحافظة عليه من التلف.
- تقديم خدمات الرعاية البيطرية وتأمين متطلباتها واعتماد الطرق الحديثة في التقصي عن الأمراض الحيوانية والمشتركة.

- **السماح لكافة القطاعات بتوفير مستلزمات الإنتاج مع تشديد دور الدولة في مجال الرقابة (بالارتباط بالاستراتيجية 16)**

- تطوير إنتاج الأدوية محلياً وتشجيع كافة القطاعات على تصنيعها وضمان الرقابة عليها لضمان جودتها وفعاليتها.
- تطوير صناعة الأسمدة المحلية نوعاً وكماً ،والسماح للقطاع الخاص بإقامة معامل الأسمدة وتعزيز دور الدولة الرقابي على المستوردات لضمان جودتها.

- **إعادة النظر بالسياسات التمويلية وتطويرها باتجاه خدمة الاستثمار في القطاع الزراعي في المجالات المختلفة. (بالارتباط بالاستراتيجية 17)**

- منح القطاع الزراعي القروض بما يتناسب مع مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني وبما يساهم في الاستفادة منها في المجالات كافة لخدمة الإنتاج الزراعي وتطويره.
- زيادة نسبة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل نظراً لدورها في بناء الأصول الإنتاجية، وزيادة رأسمال المصرف الزراعي لتمكينه من توفير القروض اللازمة.

- **تطوير عمليات منح القروض وتسهيل الحصول عليها وتوسيع دائرتها. (بالارتباط بالاستراتيجية 18)**

- تطوير نظام عمليات المصرف الزراعي وتسهيل آلية الحصول على القروض العينية والنقدية وتوزيعها، وتحديث أسلوب العمل وأتمتته بشكل كامل والانتهاء من الإجراءات الروتينية.
- تنظيم عمليات منح القروض وتنفيذها واستعادتها وتوسيع نطاقها وتقوية أجهزة المتابعة والمراقبة وإيجاد الآليات لتحسين أدائها.

- **تشجيع منح القروض الخاصة باعتماد التقانات الحديثة في الإنتاج. (بالارتباط بالاستراتيجية 19)**
  - تسهيل منح القروض الخاصة بإدخال التقانات الحديثة في الزراعة وخاصة قروض التحول إلى الري الحديث لترشيد استخدامات المياه.
  - تشجيع وتحسين أساليب القروض المخصصة للثروة الحيوانية ومستلزمات تربيتها وتصنيع منتجاتها.
  - تسهيل منح القروض للمحاصيل البديلة والجديدة والتي تثبت ريعيتها الاقتصادية الأفضل مقارنة بالمحاصيل القائمة.
- **الاستمرار بتسعير المحاصيل الاستراتيجية التي تسوقها الدولة وحسب أهميتها للأمن الغذائي أو للتصدير (بالارتباط بالاستراتيجية 20)**
  - الاستمرار باعتماد السياسة السعرية للسلع الاستراتيجية بحيث يتضمن السعر الإداري المحدد التكلفة الحقيقية للإنتاج مضافاً إليها هامش ربح يحقق دخلاً مناسباً للمزارع وذلك ضماناً لتوجيه العملية الزراعية ولتنفيذ الخطط والبرامج المقررة, على أن تخضع باقي السلع للأسعار الرائجة وحسب العرض والطلب.
  - تسعير مستلزمات الإنتاج التي تؤمنها الدولة بكلفتها الحقيقية المحسوبة وفق المعايير النمطية للسلعة والرقابة على السوق المحلية لمنع الاحتكار.
  - تسعير السلع الرئيسية الغذائية أو التي يتم تسويقها وتصنيعها من قبل الدولة (قمح – قطن – شوندر سكري – تبغ).
- **تسعير بعض المحاصيل الجديدة ذات العائد الاقتصادي لتشجيع زراعتها (بالارتباط بالاستراتيجية 21)**
  - تسعير وتسويق بعض المحاصيل البديلة المقترحة لتشجيع المنتجين على زراعتها لتحقيق الهدف من إدخاله بالدورة الزراعية.
  - منح هامش ربح جيد للمحاصيل البديلة ذات العائد الاقتصادي للسنوات الأولى بهدف تشجيع الفلاحين على زراعتها.
- **وضع برنامج عملي لتقديم الدعم للإنتاج الزراعي لتعزيز قدرته التنافسية (بالارتباط بالاستراتيجية 22)**
  - إحداث صندوق خاص لدعم المحاصيل الاستراتيجية والبديلة وحسب أهميتها بالنسبة للأمن الغذائي وتوفير فرص العمل والاستقرار في الريف وتحسين وضع المنتجين وخاصة الفقراء منهم.
  - تحديد قيمة الدعم لكل منتج على حده والكميات المستهدف إنتاجها وإعلانه بشكل مسبق للمساهمة في تنفيذ خطة الدولة واستراتيجيتها في الإنتاج.
- **إعادة هيكلة الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي لتمكينها من تنفيذ المهام المناطة بها بما ينسجم مع التوجهات الجديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وغيرها (بالارتباط بالاستراتيجية 23)**
  - المواءمة بين هيكلية الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي لتكون أكثر مرونة في تحقيق البرامج المخططة.

- التطوير المستمر لهيكلية الجهات التابعة لوزارة الزراعة لمواكبة المستجدات (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية – المؤسسات التابعة للوزارة – الإدارات والمديريات).
- إعادة هيكلة المؤسسات العامة التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بعد تعديل مراسيم إحداثها بحيث تصبح هيئات ذات طابع خدمي وفني بدلاً من مؤسسات اقتصادية.
- إعادة هيكلة الجهات ذات العلاقة بالزراعة باتجاه تفعيل النهج التشاركي وتحقيق التطوير المنشود (الاتحاد العام للفلاحين ،اتحاد الغرف الزراعية، مؤسسات الصناعات التحويلية وغيرها).

- **إصدار أو تعديل التشريعات والقوانين الناظمة للقطاع الزراعي بحيث تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استدامة الموارد وتطوير عمليات الإنتاج والتسويق والاستثمار وغيرها. (بالارتباط بالاستراتيجية 24)**

- إصدار التشريعات اللازمة للتوافق مع متطلبات الاتفاقات التجارية التي تم توقيعها أو تتخذ الإجراءات اللازمة لتوقيعها وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وخاصةً:
  - الالتزام بتنفيذ المعايير المستخدمة في الاتفاقية الدولية لوقاية المزروعات.
  - تنفيذ المتطلبات بشأن السلامة الغذائية.
  - التوافق مع الشروط الصحية للحيوانات ومنتجاتها بما يتوافق مع تشريعات مكتب الأوبئة الدولي.
  - التوافق مع الملكية الفكرية وخاصة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية التنوع النباتي.
- وضع الإطار القانوني اللازم لتجميع الحيازات الزراعية وتوحيد صيغ استثمار الأراضي (العلاقات الزراعية – التملك والإرث – الحراج – أملاك الدولة.....وغيرها).
- إصدار أو تعديل التشريعات في الموضوعات ذات الأهمية وخاصةً:
  - تطوير وترشيد استثمار الموارد المائية بهدف الحد من استنزاف الموارد المائية وزيادة كفاءة استخدامها، وحماية المصادر المائية من التلوث بمختلف أنواعه ودرجاته.
  - حماية البادية من التعديات وتنظيم الرعي الجماعي وإقامة المحميات وتنفيذ حق الجمعيات التعاونية لتربية الأغنام وتحسين المراعي في البادية.
  - تعديل قانون الحراج بما يتلاءم مع المستجدات وبما يحافظ على الغابات من التعديات واستثمارها اقتصادياً وسياحياً وبيئياً .
  - الزراعة العضوية للحفاظ على البيئة وزيادة فرص الدخول إلى الأسواق الخارجية.
  - حفظ الأصول الوراثية النباتية والحيوانية وتنظيم تداولها.
  - إحداث جهة عامة حكومية لمراقبة تصدير السلع الزراعية مهمتها فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية ومراقبة الصادرات وإحداث المخابر اللازمة لها لتحديد مدى استجابتها للمواصفات القياسية الدولية.
  - تنظيم ومراقبة تداول البذار المحلي والمستورد لضمان جودته.
  - إحداث صندوق خاص لدعم المحاصيل الاستراتيجية والبديلة والكميات المستهدفة منها التي تحددها الدولة.
  - تعديل قوانين الصيد البري والبحري بما يخدم المحافظة على الأنواع المستوطنة والعابرة.

- **تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالزراعة والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية للمساهمة في تطوير الإنتاج ورفع سويته للمساهمة في الحد من الفقر ورفع المستوى المعيشي للمواطنين. (بالارتباط بالاستراتيجية 25)**

- إصدار التشريعات اللازمة للتوافق مع متطلبات الاتفاقات التجارية التي تم توقيعها أو تتخذ الإجراءات اللازمة لتوقيعها وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وخاصةً:
  - الالتزام بتنفيذ المعايير المستخدمة في الاتفاقية الدولية لوقاية المزروعات.
  - تنفيذ المتطلبات بشأن السلامة الغذائية.
  - التوافق مع الشروط الصحية للحيوانات ومنتجاتها بما يتوافق مع تشريعات مكتب الأوبئة الدولي.
  - التوافق مع الملكية الفكرية وخاصة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية التنوع النباتي.
- إصدار أو تعديل التشريعات في الموضوعات ذات الأهمية وخاصةً:
  - تطوير وترشيد استثمار الموارد المائية بهدف الحد من استنزاف الموارد المائية وزيادة كفاءة استخدامها، وحماية المصادر المائية من التلوث بمختلف أنواعه ودرجاته.
  - حماية البادية من التعديات وتنظيم الرعي الجماعي وإقامة المحميات وتنفيذ حق الجمعيات التعاونية لتربية الأغنام وتحسين المراعي في البادية.
  - تعديل قانون الحراج بما يتلاءم مع المستجدات وبما يحافظ على الغابات من التعديات واستثمارها اقتصادياً وسياحياً وبيئياً
  - الزراعة العضوية للحفاظ على البيئة وزيادة فرص الدخول إلى الأسواق الخارجية.
  - حفظ الأصول الوراثية النباتية والحيوانية وتنظيم تداولها.
  - إحداث جهة عامة حكومية لمراقبة تصدير السلع الزراعية مهمتها فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية ومراقبة الصادرات وإحداث المخابر اللازمة لها لتحديد مدى استجابتها للمواصفات القياسية الدولية.
  - تنظيم ومراقبة تداول البذار المحلي والمستورد لضمان جودته.
  - إحداث صندوق خاص لدعم المحاصيل الاستراتيجية والبديلة والكميات المستهدفة منها التي تحددها الدولة.
  - تعديل قوانين الصيد البري والبحري بما يخدم المحافظة على الأنواع المستوطنة والعابرة.

و - البرامج والمشروعات:

أدناه ملخص للبرامج والمشروعات في الخطة الخمسية العاشرة حيث تم وضع المشروعات التي تتوفر لهـا الاعتمادات ضمن الأفضلية الأولى وهي عبارة عن المشاريع المنقولة والمستمرة ومـشاريع الاسـتبدال والتجديـد بالدرجة الأولى إضافة إلى بعض المشروعات الحيوية التي وضعت لها الاستثمارات اللازمة مثل مشروع صندوق التحول إلى الري الحديث وغيره والتي تهدف إلى تقديم الخدمات لقطاع الزراعة والري بما ينعكس إيجاباً على هذا القطاع وتطويره وتأهيل منتجاته وتعزيز قدرته التنافسية وتوفير فرص العمل للمنتجين وتحسين واقعهم المعاشـي والحد من الفقر.

أما بالنسبة للافضليات الثانية والثالثة فقد تم تحديدها في ضوء المؤشرات حسب سيناريو (خـدمي - تـوفير فرص) التي أعدها مشروع التطوير القطاعي والمؤسسي (ISMF) بالنسبة لمشاريع الزراعة مع إضافة المشاريع الجديدة المتفق عليها التي ستنفذها وزارة الري والتي يرتبط تنفيذها بمدى توفر الاستثمارات علماً انه حتى تاريخه لا تتوفر لها الاستثمارات اللازمة لتنفيذها كلياً أو جزئياً.

وفيما يلي أفضليات المشروعات الاستثمارية حسب توفر الاعتمادات:

ملخص بالبرامج والمشاريع ذات الأولوية

الوحدة: مليون ل.س

تسلسل الأولوية	عدد البرامج والمشاريع	الاستثمارات خلال الخطة الخمسية
المجموعة الأولى للبرامج (P1) التي تتوفر لها الاعتمادات ضـمن الخطة الخمسية العاشرة	120/ مشروع تنفذها كل من وزارتي الزراعة والري ومؤسساتهما موزعة: 51/ مشروعاً تنفذ من قبل وزارة الزراعة ومؤسساتها 69/ مشروعاً تنفذها وزارة الري والأحواض والمؤسسات التابعة لها إن هذه المشروعات تمثل المشاريع المنقولة والمستمرة ومشاريع الاسـتبدال والتجديد والمشاريع الجديدة ذات الأهمية التي رصدت لها الاعتمادات اللازمة	173703
المجموعة الثانية للبـرامج (P2) وتمثل بعضاً مـن المـشروعات المدرجة حسب سيناريو (خدمي – توفير فرص عمل) الـذي نفـذه مشروع(ISMF) بالنسبة للزراعة والمـشروعات التـي حـددت اولوياتها من قبل وزارة الري	32/ مشروعاً من المشروعات المدرجة في الجـدول رقـم 19/ وعنـاوين المشروعات محددة بالأرقام المتسلسلة من (1- 26) التي تخص الزراعـة + المشروعات الخاصة لوزارة الري الهيئة العامة للموارد المائية والأحـواض بالأرقام المتسلسلة(43-45) + مشاريع استصلاح الأراضي من (48-50)	32189.1
المجموعة الثالثة للبرامج (P3) وتمثل باقي المشروعات المدرجة حسب سيناريو (خـدمي –تـوفير فرص عمل) الذي نفذه مـشروع (ISMF) بالنـسبة للزراعـة والمـشروعات التـي حـددت اولوياتها من قبل وزارة الري	20/ مشروعاً من المشروعات المدرجة في الجـدول رقـم 19 / وعنـاوين المشروعات محددة بالأرقام المتسلسلة من (27- 42) التي تخص الزراعة + المشروعات الخاصة لوزارة الري الهيئة العامة للمـوارد المائيـة بالأرقـام المتسلسلة (46- 47) + مشاريع استصلاح الأراضي من (51-52)	40369.4
المجموع العام	**172/ مشروعاً**	**246261.5**

7-7 الإنجازات والعوائد المتوقعة من القطاع في الخطة:

7-7-1 الزيادة الإضافية في معدلات نمو الناتج المحلي والإجمالي:

يتوقع أن تساهم البرامج المقررة التي تتوفر لها الاعتمادات (الأفضلية الأولى) بحدود 2,5 % وفي حال توفير الاستثمارات اللازمة للمشروعات المحددة ضمن الافضليات (الثانية والثالثة) يتوقع أن تؤدي إلى زيادة معدل النمو بحوالي 2% بحيث يصل معدل النمو في حال تنفيذها إضافة للمشاريع القائمة والمستمرة إلى حوالي 4.5%.

7-7-2 المساهمة في النهوض بالتنمية الزراعية والشاملة والحد من الفقر وتطوير الموارد البشرية:

إن تطوير وتوسيع قطاع الزراعة والري حسب ما تهدف إليه الخطة الخمسية العاشرة يتجلى من خلال العمل على توفير المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية لتحديث الزراعة والصناعات المرتبطة بها والمتمتعة بالميزة النسبية ووفق الأولويات الوطنية، وتحسين قدرتها التنافسية والارتقاء بجودة المنتج السوري وزيادة الإنتاجية ويتوقع أن تؤدي هذه الحزمة من الأعمال إلى تحقيق المساهمة المباشرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ووضع الأساس لتنمية مستدامة.

كما ستركز الخطة على تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة المولدة للدخل لدى الأسر الريفية وتوفير التمويل اللازم لها وذلك في إطار زيادة دخل الأسرة وتحسين مستواها المعيشي وتعزيز دور المرآة الريفية في تنفيذها وانعكاس ذلك على دخل الأسرة والحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية إضافة إلى الاستثمار الأمثل للموارد، بحيث تأخذ بعين الاعتبار التركيز على المناطق الأكثر فقراً وعليه فإن الخطة تتبنى برنامجاً متكاملاً للنهوض بتلك المشروعات التنموية الحيوية وإيلاء التوزيع الجغرافي لها أهمية قصوى من خلال برامج إقراض متوسط وطويل المدى وتنفيذ التدريب اللازم لضمان الاستثمار المجدي وتحقيق النجاح لهذه المشروعات.

7-7-3 المساهمة في خلق فرص العمل:

من المتوقع أن تخلق المشاريع الإضافية بحدود 70/ألف فرصة عمل ومشروعات وزارة الري التي ستخلق بحدود 30/ألف فرصة إضافية وبذلك ستكون الإمكانية متاحة لزيادة فرص العمل إلى حدود 100/ألف فرصة .

7-8 العوائق والمخاطر المتوقعة في التطبيق والخروج بالنتائج المتوقعة

- عدم إجراء التعديلات المطلوبة في التشريعات للتوافق مع المستجدات الاقتصادية على الصعيد العالمي.
- عدم تنفيذ السياسات وبرامج العمل المقترحة وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذها.
- عدم توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات المقررة.
- عدم توجه الاستثمارات المحلية والدولية للاستثمار في القطاع الزراعي وروافده.
- عدم التمكن من تأهيل المنتجات الزراعية وتحسين مواصفاتها لتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية.
- عدم التنسيق بين الوزارات فيما يتعلق بتنفيذ السياسات والبرامج المقترحة.
- عدم موائمة الظروف الجوية للإنتاج الزراعي.
- عدم توفر مستلزمات الإنتاج بالنوعية المناسبة والمواعيد المحددة والأسعار المناسبة.
- الاضطرابات في الأسواق .

9-7 مؤشرات متابعة الأداء والعوائد:

- تفعيل أجهزة المتابعة والتقويم للإشراف على تنفيذ البرامج المادية والزمنية المحددة وتعديلها عند الحاجـة وفق معايير ومؤشرات الأداء العلمية.
- توفير قاعدة بيانات دقيقة للإنتاج الزراعي حول الإنتاج ومستلزماته والعمالة الزراعية والحيازات.
- تنفيذ الدراسات اللازمة في كافة فروعه لتحديد نقاط القوة والضعف واقتراح الإجراءات العملية اللازمـة لعملية التطوير وتحديد حاجة القطاع من العمالة والطاقة وغيرها.
- تقارير إحصائية تتابع المؤشرات الكلية عن مدى تحسن الإنتاجية ونوعية إدارة وتسيير العمل ورأس المال ونمو عوامل الإنتاج وتأهيل المنتج السوري وفق شهادات النوعية العالمية والخضوع لمعايير الحفاظ على البيئة.

المصفوفة التنفيذية

الاستراتيجية	البرامج والمشروعات	العوائد المتوقعة	المؤشرات	جهة التنفيذ	الإطار الزمني للتنفيذ
تطوير الإنتاج الزراعي (الاستراتيجيات من 1-3)	المشروعات الخاصة بحماية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوفير متطلبات حمايته	زيادة معدلات النمو للإنتاج النباتي بحدود 3% والحيواني بحدود 5%	تخديم الإنتاج الزراعي وحمايته وبما يساهم في تعزيز دوره	وزارة الزراعة وبعض مديرياتها	مستمر خلال سنوات الخطة
تحسين استخدامات الموارد الطبيعية (الاستراتيجيات 4-5-6-7)	مشاريع تطوير الأراضي واستخدامات المياه وتحسين إدارة البادية والغابات	زيادة الإنتاج الزراعي في ضوء زيادة المساحات وتحسين العائدية من وحدة المساحة مع المحافظة على البيئة	الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية مع المحافظة على البيئة	وزارتي الزراعة والري والقطاع الخاص	مستمر على مدى خطتين خمسيتين لتحويل المساحات المروية بطرق الري التقليدية إلى طرق الري الحديث
تحسين نوعية المنتجات لزيادة قابليتها لعمليات التصنيع والتسويق وتسويقه وتشجيع الاستثمار في القطاع (الاستراتجيات 8-9-10)	المشاريع والبرامج الخاصة بتطوير الإنتاج الزراعي وتحسين الجودة وإنتاج الأصناف والأنواع المناسبة لمتطلبات التسويق الداخلي والخارجي والتصنيع	زيادة ريعية العمل الزراعي من خلال تحسين تسويقه وتصنيعه	تعزيز الإنتاج الزراعي وتحسن نوعيته وزيادة قدرته التنافسية	وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالقطاع الزراعي	عمل مستمر
تطوير الأصناف الزراعية والأنواع الحيوانية من خلال تعزيز البحث العلمي وتطوير آليات الإرشاد لنقل التقانات الحديثة وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على ذلك الاستراتيجيات (11 -12-13- 14	المشروعات الخاصة ببحوث الإنتاج الحيواني والإرشاد الزراعي والتأهيل والتدريب	تحسين الإنتاج الزراعي من خلال اعتماد الأنواع والأصناف الجديدة ونشرها وتوفير العناصر المؤهلة والمدربة اللازمة للعمل الزراعي	الوصول إلى أصناف نباتية ووحدات حيوانية ذات إنتاجية عالية ونشر استخدامها للمساهمة في زيادة العوائد وتحسين دخل المنتجين والحد من الفقر	وزارة الزراعة والبحوث العلمية الزراعية في الفروع النباتية والحيوانية والمديريات المركزية وخاصة الإرشاد والتأهيل والتدريب	مستمر
تطوير نظام التسليف الزراعي بما يغطي تلبية متطلبات القطاع الزراعي وبناء الأصول الإنتاجية الاستراتيجيات (17-18-19)	المشروعات الخاصة بتطوير تقانات الري وتوفير المستلزمات الزراعية	تلبية متطلبات العملية الإنتاجية وبناء الأصول اللازمة لتطوير القطاع الزراعي	توفير التمويل لمتطلبات الخطة الإنتاجية للتمكن من تنفيذ الأهداف المقررة وتحسين وضع المنتجين	المصرف الزراعي وصندوق التحول إلى الري الحديث وكافة المديريات ذات العلاقة بتوفير مستلزمات الإنتاج	مستمر وتعديله باستمرار وبما يلبي متطلبات العمليات الزراعية وإقامة المشروعات التنموية
توفير مستلزمات الإنتاج بالنوعية الجيدة والأوقات المطلوبة (الاستراتيجيات 15-16)	مشروعات وبرامج تأمين البذور والغراس والمبيدات والأدوية البيطرية واللقاحات	زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني نظراً لتوفير المستلزمات الجيدة بالمواعيد المحددة والكميات اللازمة	توفير متطلبات تنفيذ الخطة الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل وزيادة ريعية العمل الزراعي	وزارة الزراعة والمؤسسات الإنتاجية ومديريات الشؤون الزراعية والصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني	عمل موسمي وسنوي ومستمر طيلة سنوات الخطة
اعتماد السياسة السعرية التي تساهم في تنفيذ الخطة ووضع آلية مناسبة لدعم المنتجين لتمكينهم من تطوير الإنتاج (الاستراتيجيات 20-21-22	المشروعات والبرامج التي تنفذ الدراسات الاقتصادية وتمول من الخطة الاستثمارية بالإضافة إلى تمويل بعض الدراسات من الموازنة الجارية	وضع الأسس العلمية واقتراح السياسات اللازمة لتطوير الإنتاج وتنفيذ خطة الدولة	المساهمة في توجيه الإنتاج وبما يساعد في عملية التنمية الزراعية والشاملة	وزارة الزراعة والمديريات المختلفة وخاصة مديريات (السياسات والإحصاء والتخطيط والاقتصاد الزراعي)	مستمر بحيث يتابع المستجدات وضرورات تعديل السياسات
تطوير الهيكليات وإصدار أو تعديل التشريعات للمساهمة في دفع العملية الإنتاجية (الاستراتيجيات 23-24-25	المشروعات الإنتاجية والخدمية بشكل عام	المساعدة في اتخاذ الإجراءات المساعدة لتطوير القطاع الزراعي وتمكينه للتوائم مع المستجدات	توفير المناخ اللازم المشجع على زيادة الإنتاج وتحسين نوعية المنتج وتعزيز قدرته التنافسية	وزارة الزراعة ومؤسساتها ومديرياتها المختلفة	مستمر طيلة سنوات الخطة وحسب الأولويات التي تتطلبها طبيعة العمل

أداء الخطة الخمسية التاسعة خلال الفترة 2001-2004

جدول رقم:/1/

1- في مجال مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج والناتج المحلي بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام 2000

مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج والناتج المحلي

خلال الفترة 2001-2004

الوحدة: مليون ل.س

البيــان	سنوات الخطة الخمسية التاسعة		معدل النمو للفترة
	2001	2004	2001-2004
الإنتاج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة	361947	380436	1.7
الاستهلاك الوسيط لقطاع الزراعة	120051	123215	0.9
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة	241896	257221	2.1
الناتج المحلي الإجمالي	950245	1038421	3
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي %	25	25	-

2- في مجال تطور ميزان استعمالات الأراضي

تطور ميزان استعمالات الأراضي

خلال الفترة 2001-2004

المساحة : ألف هكتار

البيـان			الفترة 2001-2004		معدل النمو للفترة
			2001	2004	2001/2004
المساحة القابلة للزراعة			5988	5910	-0.3
المساحة المستثمرة			5450	5526	0.3
المزروعة فعلاً	**الإجمالي**	المجموع	4549	4729	3
		السقي	1267	1439	3.2
		البعل	3282	3290	0.1
	سقي	سليخ	1125	1273	3.1
		مشجر	142	166	4.0
	بعل	سليخ	2598	2588	-0.1
		مشجر	684	703	0.7
سبات للراحة			901	796	-3.0
غير المستثمرة			538	384	-8.1
غير القابلة للزراعة			3690	3736	0.3
مروج ومراعي			8273	8279	0.0
حراج			566	593	1.2
المجموع			18518	18518	0.0

ملاحظـة: مساحة الحراج تتضمن المساحات المعتبرة حراج في جبل عبد العزيز رغم أن كثافتهـا ضـئيلة وتقـدر بنحـو 80/ألف هكتار.

جدول رقم/3/

3- في مجال الإنتاج النباتي

تطور الإنتاج الزراعي للفترة 2001-2004

الوحدة: ألف طن

اسم المحصول	2001	2004	معدل النمو% للفترة 2001-2004
مجموع الأقماح	4745	4537	-1.5
القمح المروي	2744	3393	7.3
القمح البعل	2000	1145	-17.0
الشعير	1956	527	-35.4
العدس	177	125	-11.0
الحمص	60	45	-9.2
القطن	1010	1029	0.6
الشوندر السكري	1215	1218	0.1
الذرة صفراء	216	210	-0.9
البطاطا	453	542	6.1
البندورة	772	965	7.7
الزيتون	497	1027	27.4
الحمضيات	833	844	0.4
العنب	389	243	-14.6
التفاح	263	358	10.8
الكرز	51	35	-11.7

ملاحظة: يتباين الإنتاج الزراعي بين سنة وأخرى في ضوء الظروف الجوية

جدول رقم:/4/

4- في مجال الإنتاج الحيواني

تطور الإنتاج الحيواني للفترة مابين 2001-2004

البيان	الوحدة	سنوات الخطة الخمسية التاسعة		
		2001	2004	معدل النمو للفترة بين 2001-2004
عدد الأبقار	رأس	836868	1024120	6.96
عدد الماعز	رأس	979325.0	1130996.0	4.92
عدد الأغنام	رأس	12361824	17565222	12.42
إنتاج اللحم الأحمر	ألف طن	216	216	0.06
إنتاج الحليب	ألف طن	1578	2129	10.50
إنتاج الدواجن	ألف طن	115.6	171.8	14.13
الأسماك	ألف طن	14.2	17.2	6.69
العسل	ألف طن	1.778	2.137	6.32
البيض	مليون/ بيضة	2671	4002	14.43

جدول رقم:/5/

5- في مجال الأهداف الإنتاجية

الأهداف الإنتاجية للفترة 2001-2004

البيــان	الوحدة	مجموع مخطط	مجموع منفذ	نسبة التنفيذ %
غراس مثمرة	مليون	22.5	30.8	136.9
استصلاح أراضي محجرة لمشاريع التشجير	ألف هكتار	40.4	40.6	100.5
غراس حراجية	مليون	76.9	82.3	107.0
تحريج	ألف هكتار	67.9	71.4	105.2
شق ورصف طرق حراجية	كم	6402	4236	66.2
آبار مستثمرة	بئر(تراكمي)	930	914	98.3
استصلاح أراضي بالمنطقة الجنوبية	ألف هكتار	25.3	18.9	74.7
إنتاج سائل منوي	ألف جرعة	2450	3178	129.7
إنتاج سائل آزوتي	ألف ليتر	1500	1587	105.8
تلقيح صناعي	ألف تلقيحة	2450	3019	123.2
طرود نحل	طرد	6500	3777	58.1
خلايا خشبية حديثة	ألف خلية	17.5	20.6	117.7
غراس رعوية	مليون	54	51.2	94.8
بذور رعوية	طن	365	372	101.9
استزراع رعوي	ألف هكتار	85	86.6	101.9
مكافحة حشرات	ألف هكتار	1732.5	1732.5	100.0
مكافحة أعشاب	ألف هكتار	2944	3571.3	121.3
مكافحة فأر الحقل	ألف هكتار	2203.3	3280.2	148.9
قيمة مكافحات	مليون دولار	53.9	54.7	101.5
الوحدات الإرشادية	وحدة	120	120	100.0
تحليل عينات علفية	ألف تحليل	82	88	107.3
استصلاح أراضي في مشروع الوسطى والساحلية	ألف هكتار	26.3	11.203	42.6
استصلاح أراضي في مشروع جبل الحص	ألف هكتار	16	14.2	88.8
الأسمدة /عنصر صافي				
عنصر الأزون	ألف طن	1175	821	69.9
عنصر الفوسفور	ألف طن	585	409	69.9
عنصر البوتاس	ألف طن	80	32.3	40.4
البذار المحسن	طن	785474	691211.45	88.0

جدول رقم:/6/

6- في مجال الاستثمارات

تطور الاستثمارات في وزارة الزراعة ومؤسساتها خلال الفترة 2001-2004

الوحدة: ألف ل.س

البيـــان	مجموع الاعتماد ما بين 2001-2004	مجموع الإنفاق ما بين 2001-2004	الاعتماد لعام 2005	مجموع الإنفاق لعام 2005 لغاية 2005/8/31	المجموع العام للاعتماد	المجموع العام للإنفاق	الرقم القياسي%
مجموع الإدارة المركزية وهيئة البحوث	40579936	31793610	9769000	4404000	50348936	36197610	71.893
للمصالح العقارية	593923	324618	135000	53000	728923	377618	51.805
المؤسسات							
الدواجن	151003	151003	28000	25179	179003	176182	98.424
المباقر	243040	113362	30000	978	273040	114340	41.877
الأسماك	19081	18300	5000	4825	24081	23125	96.030
الأعلاف	1141911	889645	100000	45086	1241911	934731	75.266
إكثار البذار	485480	393437	38000	22216	523480	415653	79.402
المكننة الزراعية	19762	11851	0	0	19762	11851	59.969
استثمار الغاب	1124425	984338	327000	206882	1451425	1191220	82.072
مزارع الدولة	87388	73123	10000	5184	97388	78307	80.407
مجموع المؤسسات	3272090	2635059	538000	310350	3810090	2945409	77.305
المجموع العام	44445949	34753287	10442000	4767350	54887949	39520637	72.002

سيزيد الأنفاق في نهاية عام 2005 حيث أن البيانات تتضمن الإنفاق لغاية 2005/8/31

جدول رقم:/7/

7- في مجال تنفيذ مشاريع الري الحكومية

أ- تطور المساحة المستصلحة خلال الفترة 2001-2004

الوحدة: هكتار

البيــــان	مجموع المخطط خلال 2001 -2004	مجموع المنفذ خلال 2001 -2004	نسبة التنفيذ %
إجمالي المساحة	67000	40690	60.7

ب- في مجال السدود

الوحدة: هكتار

البيــــان	مجموع المخطط خلال 2001 -2004	مجموع المنفذ خلال 2001 -2004	نسبة التنفيذ %
عدد السدود	11	7	63.6
الحجم التخزيني/ م. م3	2030	1783	87.8

ج- في مجال التحول للري الحديث

الوحدة: هكتار

البيـــــان	السنوات	
المساحة المروية بتقانات الري الحديث	**2001**	**2004**
إجمالي المساحة المروية بتقانات الري الحديث	110000	188000
المساحة المحولة بعد صدور قرار المجلس الزراعي الأعلى	78000	

جدول رقم:/8/

8- الاستثمارات في وزارة الري

الاستثمارات في وزارة الري خلال الفترة 2001-2005

الوحدة: مليون ل.س

وزارة الري (إدارة مركزية ومؤسسات)	الاعتماد	الإنفـــاق	نسبة التنفيذ %
2001	16269	13813	84.9
2002	16551	14984	90.5
2003	18008	14598	81.1
2004	16872	16145	95.7
2005	13399	8671 لغاية 2005/8/31	64.7
المجموع العام	**81099**	**68211**	**84.1**

مؤشرات أداء الخطة الخمسية العاشرة خلال الفترة 2006-2010

جدول رقم:/9/

1-الأهداف المستقبلية للمتغيرات الأساسية للخطة الخمسية العاشرة

مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج والناتج المحلي

خلال الفترة 2006-2010

الوحدة: مليون ل.س

البيـان	سنوات الخطة الخمسية العاشرة		معدل النمو بين
	2006	2010	2006-2010 %
الإنتاج المحلي الإجمالي الزراعي	485621	557307	3.50
الرسوم الجمركية	12905	13060	0.30
الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر المنتج	498526	570367	3.42
مستلزمات الإنتاج	172471	200991	3.90
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	326055	369375	3.17
عدد المشتغلين	65893	78904	4.61

جدول رقم:/10/

2- الأهداف المستقبلية لتطور ميزان استعمال الأراضي للخطة الخمسية العاشرة

تطور ميزان استعمالات الأراضي خلال الفترة 2006 – 2010

المساحة: ألف هكتار

البيان			سنوات الخطة الخمسية العاشرة 2006	2010	معدل النمو بين 2006-2010 %
المساحة القابلة للزراعة			6011	6154	0.6
المساحة المستثمرة			5645	5788	0.6
المزروعة فعلاً	الإجمالي السقي + البعل	المجموع	4785	4938	0.8
		السقي	1492	1526	0.6
		البعل	3292	3412	0.9
	سقي	سليخ	1294	1327	0.6
		مشجر	199	199	0.1
	بعل	سليخ	2589	2649	0.6
		مشجر	704	764	2.1
سبات للراحة			860	850	-0.3
غير المستثمرة			367	366	0.0
غير القابلة للزراعة			3653	3533	-0.8
مروج ومراعي			8351	8308	-0.1
حراج			503	523	1.0
المجموع			18518	18518	0.0

المروي: + 33.7 ألف هكتار من 2007 - 2010 كل عام زيادة 8.4 ألف هكتار على حساب سليخ البعل وغير المستثمرة.

المشجر المروي: زيادة 0.149ألف هكتار وباقي المساحة مخصصة للسليخ سنوياً.

البعل: + /15/ ألف هكتار للمشجر سنوياً و+/15/ ألف هكتار للسليخ وهي عبارة عن استصلاح أراضي من غير القابلة للزراعة (صخرية).

الحراج: + /5/ ألف هكتار سنوياً من 2007-2010على حساب مروج ومراعي والصخرية علماً أن مساحة الحراج تتضمن الحراج ذات الكثافة الشجرية.

سبات: نقصت للمحافظة على الدورة الزراعية من جهة وإلى السليخ البعل من جهة أخرى.

جدول رقم: /11/

3- الأهداف المستقبلية لتطور إنتاج أهم المحاصيل والأشجار المثمرة (سقي + بعل)

تطور الإنتاج الزراعي للفترة 2006-2010

الوحدة: ألف طن

اسم المحصول	سنوات الخطة الخمسية العاشرة		معدل النمو بين
	2006	2010	2006-2010%
قمح مروي	3630	4002	2.54
قمح بعل	1155	1287	2.75
مجموع الأقماح	4785	5289	2.58
شعير	1203	1317	2.29
عدس	193	221	3.44
حمص	94	99	1.30
قطن	865	882	0.49
شوندر سكري	1649	1760	1.64
ذرة صفراء	234	259	2.57
بطاطا	647	717	2.60
بندورة	664	731	2.43
أشجار مثمرة			
زيتون	948	1458	11.36
حمضيات	927	1086	4.03
عنب	381	295	6.19-
تفاح	356	409	3.51
كرز	92	125	7.86

جدول رقم: /12/

4- الأهداف المستقبلية لتطور الإنتاج الحيواني خلال الخطة الخمسية العاشرة

تطور الإنتاج الحيواني للفترة 2006 – 2010

البيان	الوحدة	سنوات الخطة الخمسية العاشرة			
		2006	2010	مجموع سنوات الخطة الخمسية العاشرة	معدل النمو بين 2006-2010%
عدد الأبقار	ألف	1088	1354	6071	4.76
عدد الماعز	ألف	1162.1	1239.8	6000	1.54
عدد الأغنام	ألف	19774	25061	111697	6.10
إنتاج اللحم الأحمر	ألف طن	293	322	1535	2.39
إنتاج الحليب	ألف طن	2227	2782	12442	5
إنتاج الدواجن	ألف طن	188.0	222.0	1026	4.34
الأسماك	ألف طن	17.8	19	92	1.67
العسل	ألف طن	2	3	13	6.99
البيض	مليون/بيضة	4447	4447	6071	4.76

جدول رقم: /13/

5- الأهداف المستقبلية الإنتاجية لوزارة الزراعة في الخطة الخمسية العاشرة

البيـان	الوحدة	سنوات الخطة الخمسية العاشرة		مجموع سنوات الخطة الخمسية العاشرة	معدل النمو بين 2006-2010%
		2006	2010		
غراس مثمرة	مليون	6	6	30	0.00
تشجير مثمر	هكتار	10605	10580	52950	-0.06
غراس حراجية	مليون	12	12	60	0.00
تحريج	ألف هكتار	10	10	50	0.00
شق ورصف طرق حراجية	كم	1000	1000	5000	0.00
آبار مستثمرة (تراكمي)	بئر	259	279	1345	1.88
استصلاح المنطقة الجنوبية	ألف هكتار	4	4	20	0.00
حصر وتصنيف الأراضي	ألف هكتار	5	6.3	30	5.74
إنتاج سائل منوي	ألف جرعة	750	950	4250	6.09
إنتاج سائل أزوتي	ألف لتر	410	410	2050	0.00
تلقيح صناعي	ألف لقاح	750	950	4250	6.09
إنتاج خلايا نحل خشبية حديثة	ألف خلية	10	10	50	0.00
إنتاج طرود نحل	طرد	1700	1700	8500	0.00
غراس رعوية	مليون	15	12	66	-5.43
استزراع رعوي غراس وبذور	ألف هكتار	35	25	140	-8.07
مكافحة حشرات	ألف هكتار	360	360	1800	0.00
مكافحة أعشاب	ألف هكتار	570	570	2850	0.00
مكافحة فأر حقل	ألف هكتار	760	760	3800	0.00
قيمة مكافحات	مليون دولار	12	12	60	0.00
وحدات إرشادية (تراكمي)	وحدة	1047	1119	5415	1.68
تحليل عينات علفية	ألف تحليل	21	28	121	7.46
محميات رعوية(تراكمي)	ألف هكتار	1030	1070	5250	0.96
استصلاح أراضي في جبل الحص	هكتار	3700	3700	18500	0.00
استصلاح أراضي في مشروع المنطقة الوسطى والساحلية	هكتار	10000	10000	50000	0.00
مواد زرع غيوم	طلقة	13000	13000	65000	0.00
التنمية الريفية بإدلب	هكتار	4000	5000	21000	1.3
تربية وتنمية	هكتار	5500	6000	28500	2.20
حماية	هكتار	499000	515000	2535000	0.79
بذار محسن	طن	208000	329320	1232120	12.17

جدول رقم: /14/

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

المشاريع التي تتوفر لها استثمارات في الخطة الخمسية العاشرة

الوحدة مليون ل.س

المشاريع المباشر بها	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (إدارة مركزية)	38760
	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	8000
	المديرية العامة للمصالح العقارية	2000
	الهيئة العامة لإدارة تطوير الغاب	2000
	المؤسسات	1630
	المجموع	52390
المشاريع الجديدة	صندوق التحول إلى الري الحديث	22000
	دراسات مشاريع جديدة عدد /7	**7**
	مشاريع جديدة	**8178**
	المجموع	**30185**
المجموع العام		**82575**
المشاريع الجديدة المقترحة التي لا تتوفر لها الاعتمادات	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	53044

جدول رقم:/ 15 /

المشاريع التي تتوفر لها استثمارات في الخطة الخمسية العاشرة

وزارة الري

الوحدة: مليون ل.س

مشاريع الاستبدال والتجديد	الهيئة العامة للموارد المائية	7570
	المؤسسات	6114
المشاريع المباشر بها	وزارة الري (إدارة مركزية) (استكمال مبنى الوزارة)	100
	الهيئة العامة للموارد المائية	34245.5
	المؤسسات	35384.5
المشاريع المقررة الجديدة	وزارة الري (إدارة مركزية)	37
	الهيئة العامة للموارد المائية	485
	المؤسسة العامة للاستصلاح الأراضي	7192
المجموع العام		**91128**
المـشاريع الجديـدة المقترحـة ولا تتوفر لها الاستثمارات	الهيئة العامة للموارد المائية	1510.1
	المؤسسة العامة للاستصلاح الأراضي	18002

جدول رقم:/ 16 /

إجمالي مشاريع الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الزراعة والري

مجموع الاعتمادات المقررة لوزارتي الزراعة والري

الوحدة: مليون ل.س

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومؤسساتها	10792	16309	17349	18464	19661	**82575**
وزارة الري والهيئة العامة للموارد المائية ومؤسساتها	12924	17884	19726	20011	20583	**91128**
المجمـــوع	**23716**	**34193**	**37075**	**38475**	**40244**	**173703**

جدول رقم: /17/

تفصيلات اعتمادات المشاريع الاستثمارية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي خلال الخطة الخمسية العاشرة

المبالغ: ألف. ل.س

التسلسل	اسم المشروع	الاعتماد
1	تطوير الإرشاد الزراعي	1250000
2	دعم المكافحة العامة	1250000
3	إنتاج الغراس المثمرة	2000000
4	التشجير المثمر	3750000
5	تطوير الغابات	5000000
6	تطوير وتعميم الرعاية البيطرية	1750000
7	تدريج وتحسين الأبقار المحلية	1000000
8	تجديد وتجهيز آبار البادية	1250000
9	تطوير البادية السورية	1250000
10	تطوير الزراعة في المنطقة الجنوبية	500000
11	التشجير المثمر الثاني في القنيطرة	150000
12	الحزام الأخضر حول دير الزور	250000
13	تطوير تربية النحل وإنتاج العسل	300000
14	مدرسة الخيول العربية	150000

التسلسل	اسم المشروع	الاعتماد
15	تربية وتنمية الغابات	500000
16	المحمية الطبيعية في التليلة	250000
17	الاستمطار	500000
18	حماية الغابات ومكافحة الحرائق	1350000
19	تطوير الثروة السمكية	250000
20	التنمية الزراعية في جبل الحص	500000
21	التنمية الزراعية في المنطقة الساحلية والوسطى	1700000
22	التنمية المتكاملة في البادية السورية	2500000
23	بناء مقرات لـ 29 ثانوية فنية و6 معاهد متوسطة	1500000
24	أتمتة الأعمال في وزارة الزراعة	500000
25	إنشاء المجمع التدريبي في الصبورة	260000
26	بناء مقر مديرية زراعة طرطوس	17000
27	بناء مقر مديرية زراعة الرقة	90000
28	بناء مقر مديرية زراعة دير الزور	23000
29	بناء مقر مديرية زراعة ريف دمشق	195000
30	الطرق الزراعية	50000
31	بناء مقر لوزارة الزراعة	1000000
32	التنمية الريفية في جبل الحص	75000
33	التنمية الريفية في إدلب	1700000
34	تطوير المراكز التدريبية للتعليم الزراعي	2000000
35	بناء مصالح زراعية في المحافظات	1000000
36	تطوير المكافحة الحيوية	1000000
37	مسح الموارد الطبيعية والزراعية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد	300000
38	تطوير الإحصاءات الزراعية	500000
39	تجديد واستبدال وسائط النقل	1000000
40	منشأتي 8 آذار والحرية	150000
	مجموع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	**38760000**
1	الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	8000000

التسلسل	اسم المشروع	الاعتماد
2	الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب	2000000
3	مديرية المصالح العقارية	2000000
4	المؤسسة العامة لإكثار البذار	500000
5	المؤسسة العامة للمباقر	500000
6	المؤسسة العامة للدواجن	300000
7	المؤسسة العامة للأسماك	30000
8	المؤسسة العامة للأعلاف	300000
	مجموع الجهات التابعة للوزارة	**13630000**
1	مشروع الري الحديث	22000000
2	دراسات مشاريع جديدة عدد سبعة	7000
3	مشاريع جديدة	8178000
	مجموع إجمالي	**82575000**

جدول رقم: /18/

تفصيلات اعتمادات المشاريع الاستثمارية لوزارة الري

خلال الخطة الخمسية العاشرة

المشاريع المباشر بها

مسلسل	الجهة	المشاريع الاستثمارية	التكاليف الاستثمارية الثابتة (ألف ل.س)	المحافظة
		وزارة الري	**100000**	
1		استكمال مبنى الوزارة	100000	ريف دمشق
		الهيئة العامة للموارد المائية	**34245500**	
2		مكافحة تلوث المياه العامة	198800	شامل
3		استكمال بناء السدود	2913800	شامل
4		/جديد مقرر/ مركز معلومات الموارد المائية	100000	شامل
5		دراسة بناء السدود	22000	شامل
6		إنشاء مركز بحوث الري	26000	شامل
7		دراسة الموازنة المائية لحوض الساحل	338000	حماة، حمص، ادلب، اللاذقية، طرطوس
8		مشروع ري سد بيت سوراك	301300	اللاذقية
9		مشروع ري سد القرداحة	40100	اللاذقية

مسلسل	الجهة	المشاريع الاستثمارية	التكاليف الاستثمارية الثابتة (ألف ل.س)	المحافظة
10		مشروع ري سد فاقي حسن	306300	اللاذقية
11		مشروع ري سد وطي الخان	301300	اللاذقية
12		مشروع ري سد أدلين (مشترك مع الجانب اللبناني)	1010500	حمص
13		مشروع ري سد برادون	3349500	اللاذقية
14		مشروع تنظيم مجاري الأنهار	50000	شامل
15		مشروع ري سد مرقية	1656500	طرطوس، دمشق، ريف دمشق
16		مشروع سد الحصين	816000	طرطوس، دمشق، ريف دمشق
17		مشروع الضخ الشتوي لمياه نبع السن	1835700	اللاذقية، طرطوس
18		مشروع سد الصوراني	50900	طرطوس
19		شبكات ري هضبة عين البيضا	240200	اللاذقية
20		مشروع سد المزينة	169100	حمص
21		مشروع سد الدريكيش	51500	طرطوس
22		الري الحديث في البادية	145000	حمص
23		نقل مياه الفرات من دير الزور إلى تدمر	7570000	حمص، دير الزور
24		تطوير الغاب وتحسين استثماره	2874000	حماة
25		تطوير سهل الروج	1117800	ادلب
26		ري وتنظيم وادي عفرين	1444100	حلب
27		دراسة وتنفيذ سد زيتا	329200	حماة، حمص، ادلب
28		تنفيذ شبكات الري على السدود والينابيع	407400	شامل
29		تنظيم جريان نهري بردى والأعوج	480000	دمشق، ريف دمشق
30		دراسة مشاريع ري جديدة	130000	شامل
31		حفر آبار جوفية في السويداء	675000	السويداء
32		تنفيذ شبكات الري الحكومية على السدود والينابيع	209000	شامل
33		تنفيذ سد المنطرة	185500	القنيطرة
34		آبار الري الجماعي في رأس العين	939400	الحسكة
35		مشروع /6/ مباني إدارية	10000	الحسكة
36		تنفيذ مشروع ري الخابور	3951600	الحسكة
		المؤسسة العامة لاستثمار وتنمية حوض الفرات	**450000**	
37		الإدارة المركزية	408000	حلب، الرقة
38		مشروع الحور	42000	الرقة
		المؤسسة العامة للاستصلاح الأراضي	**32916700**	
39		الإدارة المركزية	978000	الرقة
40		حوض البليخ	3865000	الرقة

مسلسل	الجهة	المشاريع الاستثمارية	التكاليف الاستثمارية الثابتة (ألف ل.س)	المحافظة
41		الفرات الأدنى	3102000	دير الزور
42		دراسات مشاريع جديدة	1350000	حلب، الرقة، دير الزور
43		مشروع القسم /5/ بليخ	3465000	الرقة
44		القسم /3/ غرب	100000	الرقة
45		حوض الفرات الأعلى	4828000	حلب
46		سهول تادف والباب	225000	حلب
47		تنفيذ مشروع جر مياه بتدفق 4م3/ ثا لنهر قويق	405000	حلب
48		مشروع سهول حلب الجنوبية	4250000	حلب
49		دراسة وتنفيذ سد حلبية وزلبية	2025000	دير الزور
50		القطاع السادس فرات ادنى	5092700	دير الزور
51		تشغيل معمل أقنية مسبق الصنع	781000	الرقة، دير الزور
52		مشروع استصلاح شرقي الرقة	2450000	الرقة
		المؤسسة العامة لسد الفرات	**2017800**	
53		التحضير لاستلام وتشغيل منشأة سد تشرين	351500	حلب، الرقة
54		هيدرولوجية نهر الفرات	666000	حلب، الرقة، دير الزور
55		تركيب محطة كهرمائية على مأخذ قناة البليخ	1000300	الرقة
		المجمـــوع	**69730000**	

مشاريع الاستبدال والتجديد

مسلسل	الجهة	المشاريع الاستثمارية	التكاليف الاستثمارية الثابتة (ألف ل.س)	المحافظة
		الهيئة العامة للموارد المائية	**7570000**	
1		تطوير شبكات الري الحكومية	2154000	شامل
2		صيانة وتشغيل منشآت الري	5416000	شامل
		المؤسسة العامة لسد الفرات	**1192000**	
3		مشروع الاستبدال والتجديد	1192000	شامل
		المؤسسة العامة لاستثمار وتنمية حوض الفرات	**549000**	
4		صيانة واستثمار منشآت الري في منشأة الأسد بمسكنة	549000	حلب

مسلسل	الجهة	المشاريع الاستثمارية	التكاليف الاستثمارية الثابتة (ألف ل.س)	المحافظة
		المؤسسة العامة للاستصلاح الأراضي	**4373000**	
5		تشغيل وصيانة حوض البليخ (اوسط)	947000	الرقة
6		تشغيل وصيانة حوض مسكنة (أعلى)	1980000	حلب، الرقة
7		تشغيل وصيانة حوض الفرات الأدنى	1446000	دير الزور
		المجـــموع	**13684000**	

المشاريع المقررة الجديدة

مسلسل	الجهة	المشاريع الاستثمارية	التكاليف الاستثمارية الثابتة (ألف ل.س)	المحافظة
		وزارة الري	**37000**	
1		بند تدريب وتأهيل	37000	شامل
		الهيئة العامة للموارد المائية	**485000**	
2		ري سد البلوطة	400100	طرطوس
3		إقامة مشاريع ري على محطات معالجة مياه الصرف الصحي	54000	درعا، السويداء، القنيطرة
4		دراسة وتنفيذ مشروع ري دجلة	30900	الحسكة
		المؤسسة العامة للاستصلاح الأراضي	**7192000**	
5		معالجة الغمر واستصلاح سهول السيحة	3124000	حلب
6		استصلاح القطاع الثامن	2663000	دير الزور
7		استصلاح سهول الرصافة	1405000	الرقة
		المجمـــوع	**7714000**	

جدول رقم: /19/

المشاريع الجديدة المقترحة سيناريو (خدمي – توفير فرص عمل) حسب نتائج مشروع التطوير القطاعي والمؤسسي (ISMF) للزراعة وإضافة مشاريع الري المتفق على إضافتها وسيتم إدراجها وفق توفر الموارد

المشاريع الجديدة المقترحة التي لا تتوفر لها اعتمادات

الرقم المتسلسل	رقم المشروع	اسم المشروع	التكاليف الاستثمارية (بالملايين ل.س)
1	1034	دراسة الفقد الحاصل للمنتجات الزراعية	31
2	1031	مشروع حصاد ونشر مياه الجريان السطحي وضبط الانجـراف المـائي لمساحة /150/ ألف هكتار في البادية	150.4
3	1060	مشروع أتمتة أعمال السجل العقاري في المحافظات	337
4	1035	مشروع وضع وتحسين مواصفات المنتجات الزراعية	392.5
5	1032	التوسع في إقامة المحميات الطبيعية في البادية (بيئية، سياحية، رعوية)	113
6	1008	مشروع تطوير تربية النحل الطنان	86
7	1016	تطوير الزراعة العضوية	89
8	1028	مشروع تنمية القدرات الإنتاجية للمرأة الريفية	312
9	1010	تطوير زراعة النباتات المحدودة الانتشار	133
10	1029	مشروع الزراعة والتنمية في البادية	1999
11	1024	مشروع تأسيس نظام معلومات تسويقي لتوفير معلومات عن الأسواق	52
12	1047	مشروع ونشر وتعميم التلقيح الاصطناعي في الأغنام والماعز	78
13	1015	التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية وتصنيفها وتصديرها	57
14	1059	مشروع إنشاء شبكات منظومة الأتمتة المعلوماتية الشاملة لكامل فعاليات المؤسسة العامة لإكثار البذار	166
15	1046	استنباط أصناف محتملة للجفاف والملوحة	41
16	1027	مشروع التنبؤ بالصقيع	728
17	1030	دعم الوحدات الإرشادية وتأمين مستلزمات العمل الإرشادي	1407
18	1048	مشروع نقل وتوطين تقنيات نقل وزرع الأجنة	122
19	1026	مشروع نقل التقانات الزراعية الحديثة للمرشدين الزراعيين والفلاحـين والمهتمين بالزراعة	124
20	1038	تطوير التعليم والتدريب المهني الزراعي	296
21	1055	مشروع تأسيس مخابر معتمدة لتحليل المنتجات الزراعية ومنح الشهادات	1651
22	1001	مشروع تسجيل وإنشاء شبكات مربي الحيوانات الزراعية	491
23	1006	مشروع تطوير البنى التحتية في البادية	4076

الرقم المتسلسل	رقم المشروع	اسم المشروع	التكاليف الاستثمارية (بالملايين ل.س)
24	1011	مشروع استخدام نظام المعلومات الجغرافي لوضع خارطة للأنماط البيئية الزراعية والاقتصادية والأشجار المثمرة تتناسب مع تصنيف الأراضي والميزة النسبية مع التركيز على المناطق الهشة	700
25	1019	التقصي عن أمراض الثروة الحيوانية وتأمين مستلزماتها من الأدوية واللقاحات	204
26	1012	مشاريع رائدة لتنفيذ الدورات الزراعية والتركيب المحصولي وفق الميزة النسبية والاستخدام المرشد والمستدام للموارد	423
27	1053	إنشاء البنك الوراثي النباتي الوطني	91.5
28	1042	مشروع الأنماط الزراعية والتركيبية المحصولية في المناطق الهامشية ووضع أنظمتها	425
29	1039	مشروع تعزيز مراكز التدريب التخصصية	286
30	1009	مشروع حفظ الحيوانات الزراعية المحلية المتدهورة وتطوير إنتاجها	308
31	1041	مشروع مسح الموارد الطبيعية والزراعية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي	1116
32	1013	مشروع نظام الإنذار المبكر للتنبؤ بالجفاف	428
33	1050	حماية الغابات ومكافحة الحرائق	282
34	1007	تطوير برامج المكافحة المتكاملة لأهم المحاصيل والخضار	967
35	1036	تأسيس الحجر الصحي الزراعي الداخلي ومرافقه	499
36	1021	تأسيس مخابر متنقلة للكشف على الأثر المتبقي للمواد الكيميائية والهرمونية على المواد	210
37	1014	مشروع تطوير إنتاجية أغنام العواس في نظم التربية المختلفة في القطر	133
38	1043	مشروع إنشاء شبكة حاسوبية متطورة لربط الوزارة مع مديريات الزراعة وبعض الجهات الرسمية	630
39	1052	حصر وتقييم المخلفات الزراعية ومخلفات الصناعات الغذائية وتحسين قيمتها الغذائية واستخدامها في تغذية الحيوان	402
40	1023	مشروع تطوير وتنمية المجتمع الريفي في مناطق رائدة	3987
41	1040	تطوير البنية التحتية للإدارة المركزية والمراكز في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية	28611
42	1054	ترشيد الصيد البحري وتطوير خدماته	412
		مجموع وزارة الزراعة	**53044**

الرقم المتسلسل	اسم المشروع	التكاليف الاستثمارية (بالملايين ل.س)
	الهيئة العامة للموارد المائية	**1510.1**
43	ري سد بابنا	269.4
44	ري سد القدموس	389.4
45	ري سد قنية	471.4
46	ري سد الباشكات	329.9
47	دراسة إمكانية إقامة مشاريع للحصاد المائي	50
	المؤسسة العامة للاستصلاح الأراضي	18002
48	استصلاح القسم /3/ شرق البليخ	6200
49	استصلاح الأراضي المجاورة لمجرى نهار الخابور	6200
50	استصلاح باقي المنطقة الأولى فرات أدنى	4400
51	استصلاح الأفضلية الثانية من سهول حلب الجنوبية	1000
52	استصلاح سهول الجرنية	202
	المجموع	**19512.1**